العرب وقضية التعويضات الألمانية لإسرائيل
١٩٥٢ - ١٩٦٥

د/ زكريا أحمد محمد سعد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة الأزهر

العرب وقضية التعويضات الألمانية لإسرائيل ١٩٠٢ - ١٩٣٩م

د/ زكريا أحمد محمد سعد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة الأزهر

تمهيد :

لم تكتف القوى الاستعمارية بارتكاب جريمة إنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين، بل عملت هذه القوى - وما زالت - على دعم ومساندة وحماية إسرائيل منذ نشأتها عام ١٩٤٨ ، وذلك انطلاقاً من أهمية الدور الذي تلعبه إسرائيل في حماية مصالحهم في هذه المنطقة المهمة من العالم، ويدلل على ذلك حجم المساعدات التي اعتمدت عليها إسرائيل ، فطوال ١٧ عاما تمتد من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٦٥ ، حصلت إسرائيل على أكثر من ستة مليار دولار في صورة زيادة في وارداتها عن صادراتها، وفي فترة امتدت واحد وعشرين عاما من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٨ كانت زيادة الاستيراد أكثر من سبعة مليار ونصف مليار دولار. ومعنى هذا أن الأموال ظلت تتدفق على إسرائيل من الخارج منذ نشأتها ، بمعدل ٤٠٠ مليون دولار في السنة لسد العجز في ميزان المدفوعات .

وقد تعددت صور ما تلقته إسرائيل من مساعدات ، فمنها ما جاء في صورة منح وهبات وتبرعات ومعونات وخاصة من المنظمات الصهيونية والحكومة الأمريكية والتعويضات الألمانية .

ولا شك أن هذا الدعم التي حصلت عليه إسرائيل من القوى الاستعمارية كان له بالغ الأثر في دعمها ، وكذلك في قدرتها على مواجهة الحصار الاقتصادي المفروض عليها من العرب ، تلك السياسة التي انتهجتها الدول العربية تجاه إسرائيل بعد أن فشلت في هزيمتها عسكرياً في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ .

وفي هذا الإطار ، ونظراً للأهمية الكبيرة للدور الذي لعبته التعويضات الألمانية لإسرائيل، جاءت هذه الدراسة تحت عنوان " العرب وقضية التعويضات الألمانية لإسرائيل ١٩٥٢ - ١٩٦٥ " وذلك في محاولة لتتبع الموقف العربي منذ عقد اتفاقية التعويضات الألمانية لإسرائيل عام ١٩٥٢ . وحتى انتهاء مدتها عام ١٩٦٥ ومن هنا فقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى عدة محاور :

- المطالبة اليهودية بالتعويضات الألمانية.
- التحرك العربي تجاه الاتصالات الألمانية الإسرائيلية بشأن التعويضات.
- العرب وعقد اتفاقية التعويضات الألمانية لإسرائيل.
- السياسة العربية في مواجهة تطبيق اتفاقية التعويضات الألمانية لإسرائيل.
- الموقف العربي وإقامة علاقات دبلوماسية بين ألمانيا وإسرائيل.

المطالبة اليهودية بالتعويضات الألمانية :

بينما كانت الحرب العالمية الثانية على أشدها والمعارك بين دول المحور والحلفاء تدور رحاها ولم يتضح بعد نهاية لتلك الحرب، كانت الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية، تفكر في كيفية الحصول على تعويضات من الشعب الآلماني عن اليهود الذين يقال عنهم أنهم قتلوا، ولهؤلاء الذين بقوا على قيد الحياة ولكن فقدوا ممتلكاتهم في عهد النازية .. وبدأت التصورات الأولى عن هذه التعويضات يطرح للمناقشة منذ عام ١٩٤٣، عندما كتب أحد اليهود الصهاينة في الولايات المتحدة الأمريكية ويدعى جورج لاندور Landauer,Georg مذكرة تدارسها بين زملائه تتضمن مطالب اليهود في حالة انتهاء الحرب لصالح الحلفاء .

ثم طرحت هذه الفكرة بشكل علنى على بساط البحث في المؤتمر اليهودي العالمي الذي عقد في العام نفسه بمدينة نيويورك، إلا أن المشاركين حينئذ في المؤتمر اكتفوا بإعلان مبدأ حق اليهود في التعويض، دون رفع أية مطالب إلى حكومات الحلفاء فالوقت لم يكن بعد مناسباً حتى يبحث المؤتمر الأمر بجدية،

وتقرر الانتظار حتى تنتهي الحرب بهزيمة حكومة "الرايخ الثالث في ألمانيا "[١].

ولقد شغلت مسألة تعويضات اليهود ممن لا وارث لهم تفكير الزعماء اليهود بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية، غيرأن إمكانية دفع ألمانيا لهذه التعويضات ارتبط منذ البداية بما سيفرضه الحلفاء عليها ، فإذا ما تقرر إلزامها بدفع تعويضات أمكن للمنظمات الصهيونية الاستفادة منها ، وظلت المنظمات الصهيونية تتابع تطورات ذلك الموضوع إلى أن عقد مؤتمر كويبك في سبتمبر ١٩٤٤ واتفق فيه على فرض تعويضات مالية ضخمة على ألمانيا، وأصبح الجو مناسبا أمام المنظمات الصهيونية للتقدم بمطالبها[٢].

و أقامت المنظمات الصهيونية ادعاءها بحقها في هذه التعويضات على الأسس التي تضمنها تقرير نحميا روبنسون Robinson,Nehemiah عام ١٩٤٤ وهو أحد خبراء المؤتمر اليهودي العالمي ممن أوكل إليهم إعداد هذا التقرير ليكون أساساً تستند إليه المنظمات الصهيونية في مطالبها، وكان مما اقترحه روبنسون في مستهل تقريره إنشاء سلطة يهودية موحدة تتولى تقديم المطالب اليهودية إلى ألمانيا، وبرر ذلك بأن اليهود يمثلون كيانا متجانساً واحداً، وهذا الإدعاء يتمشى مع التفكير الصهيوني ، ورغم أن روبنسون عارض ما جرى عليه العمل من اعتبار الدولة وريثاً عاماً للممتلكات والأموال التي تترك دون وريث شرعي معترف به قانونا ، إلا أنه أقام تقريره على المنطق نفسه الذي تأخذ به هذه القاعدة، غير أنه فسره تفسيراً يتمشى مع المصالح الصهيونية، فمن وجهة نظره أن اليهودي الذي يموت دون وريث لا ينبغي النظر إلى تبعيته للدولة التي ينتمي إليها بجنسيته ، وإنما يجب النظر إليه كيهودي فقط ، فكونه يهودياً يشكل عاملاً حاسماً - في نظره - لتحديد وريث تركته . وانطلاقاً من هذا التفكير أنه طالما أن السلطة الرسمية للمجموعة القومية تعتبر مساوية للسلطة الرسمية للمجموعة الوطنية (وهي الحكومة بالنسبة للدول) ، فإنه ليس ثمة حاجة للتأكيد بأن اليهود - وهم المعترف بهم ككيان قومي ، دولياً ، وهو الكيان الذي يرتبط أفراده بالوطن القومي اليهودي في فلسطين - له الحق في إقامة سلطة مركزية

للمطالبة بالممتلكات و الأموال (التعويضات) التي خلفها اليهود الذين توفوا دون وريث وأن تتصرف هذه السلطة في تلك الأموال بالطريقة التي تختارها ، واقترح روبنسون لذلك إنشاء جهاز قومي يهودي ليكون كسلطة مركزية لهذا الغرض . وقد استخدمت المنظمات الصهيونية وإسرائيل فيما بعد المبادئ الواردة في تقرير روبنسون عندما تقدمت بمطالبها الرسمية إلى الحكومة الألمانية[٣].

وبالفعل فقد تقدمت الوكالة اليهودية في أغسطس عام ١٩٤٥ بمذكرة إلى حكومات الدول الأربع التي تحتل ألمانيا (الولايات المتحدة الأمريكية – الاتحاد السوفيتي – المملكة المتحدة – فرنسا) ذكرت فيها أنه باعتبارها ممثلة " الشعب اليهودي " فإنها تطالب نيابة عنه بأن تعود أموال اليهود ممن لا وارث لهم إلى هذا الشعب ،لأن هذه الأموال والممتلكات كانت ملكاً للضحايا اليهود ، والشعب اليهودي ككل هو الضحية في هذه الحالة، لذا يجب أن تؤول هذه الأموال إلى ممثلي الشعب اليهودي لاستخدامها في إعادة التوطين المادي والروحي والثقافي لليهود ، وطالما أن غالبية اليهود الأوروبيين الموجودين على قيد الحياة يرغبون في جعل فلسطين موطنهم الدائم فإن المبالغ التي سيتم الحصول عليها من ألمانيا كتعويض يجب استخدامها في إعادة توطين اليهود في فلسطين ، وأن تُسلم هذه التعويضات للوكالة اليهودية لتحقيق هذه الغاية[٤].

وفي يوليو ١٩٤٦ عقد قادة دول الحلفاء مؤتمرهم الموسع في باريس لبحث قضايا التعويضات المطلوبة من ألمانيا عن خسائر الحرب والغرامات المالية التي تُطالب بها مجموعة الدول المنتصرة، وعندئذ توقع زعماء الحركة الصهيونية أن ينظر المؤتمر في موضوع تعويضات اليهود ، ولكن كان للحلفاء أثناء ذلك المؤتمر مشاغلهم وخلافاتهم الخاصة حول قيمة التعويضات التي يطلبونها لأنفسهم من الألمان كما أنهم انقسموا حول أسلوب تحصيل هذه التعويضات ، وعلى هذا فلم ينظر مؤتمر باريس في مذكرة الوكالة اليهودية ، ولم يتقرر شئ محدد تجاه مطالب الصهيونية آنذاك .

وقد ظلت قضية تعويضات اليهود تُثار من وقت لآخر من قبل الحركة الصهيونية وتجد من يُشير إليها من فترة لأخرى في سراديب الاجتماعات واللقاءات بين وفود الحلفاء، إلى أن حصلت هذه القضية على قوة دفع كبيرة عام ١٩٤٨ ، عندما أعلن عن قيام دولة إسرائيل، وفي نفس الوقت أعلن قادتها أن إسرائيل ممثل شرعي وقانوني ليهود العالم ، وأنها مؤهلة للتحدث في مسألة التعويضات باسم كل اليهود الذين فقدوا أرواحهم وممتلكاتهم وذلك بجانب المنظمات اليهودية الأخرى الممثلة في مؤتمر المطالبة بالتعويضات الألمانية(٥).

وكان إعلان قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية، بعد الموافقة على دستورها في ٨ مايو ١٩٤٩ ، ثم تشكيل أول حكومة لها في بون بقيادة كونراد أديناور ,Adenauer Konrad في ٢ سبتمبر ١٩٤٩، فرصة تاريخية كبرى لإسرائيل، فقد أصبح لجزء مهم من الأراضي الألمانية حكومة يمكن التوجه إليها ومطالبتها بقيمة التعويضات (٦).

وقد صاغ المستشار الألماني كونراد أديناور في مذكراته وجهة نظره الخاصة في قضية التعويضات الألمانية لليهود على الوجه التالي :

" عندما أصبحت مستشاراً اتحادياً رأيت أن أهم واجباتنا ينحصر في تسوية علاقاتنا مع اليهود ، ولا يمكن أن تظهر حسن نوايانا إلا بالمساعدات المادية ، لكن يجب أن نتحاشى في هذا المجال الاعتقاد بأن تقديم المعونات المادية يمكن بل وينبغي أن يرفع الظلم الذي حدث ".

وقد أكد الحزب الاشتراكي الألماني في بيان رئيسه شوماخر Schumacher في ٢٩ سبتمبر ١٩٤٩، أن ارتباط مصير اليهود بالرايخ الثالث ، أمر يوجب تعويض اليهود ، وكانت الحكومة الألمانية قد حددت موقفها الرسمي من قضية التعويضات لليهود في حديث أدلى به أديناور إلى جريدة الطائفة اليهودية في ألمانيا في نوفمبر ١٩٤٩ ، حيث ذكر أديناور بأنه " يمكن الاعتراف بإسرائيل على أنها مجتمع اليهود في جميع الأمم " وقد اقترح أديناور آنذاك منح إسرائيل مبلغا

من المال يصل إلى ١٠ ملايين مارك ألماني كدليل على حسن النية في مسألة التعويضات ، كما خطط أديناور لإنشاء منصب كبير في وزراة الداخلية يتولاه أحد اليهود للحفاظ على حقوق اليهود الباقية في ألمانيا وتأمينهم ، ولم تتخذ حكومة إسرائيل أي موقف تجاه هذا الحديث ، وقد قابل الرأي العام الإسرائيلي الوعود الألمانية بشئ من الشك والريبة ، كما اتخذ المؤتمر اليهودي العالمي موقفا سلبياً أيضا ، ولكنه عاد ورفض اقتراح أديناور باعتباره ليس كافيا على أساس أنه رأي شخصي لأديناور وطالب بالاعتراف بالذنب الجماعي من قبل الألمان تجاه الجرائم التي ارتكبت في حق اليهود كما طالب أن يعلن البرلمان الألماني أو أي هيئة دولية ضمان تعهدات جمهورية ألمانيا الاتحادية في مسألة التعويضات .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن المؤتمر اليهودي العالمي احتج مجدداً في مذكرته إلى حكومة واشنطون في ١٨ مايو ١٩٥٠ على تسليم دولة الاحتلال السلطة إلى ألمانيا ، واستند الاحتجاج على أن كثيرين من النازيين ومؤيدي النازية يتقلدون مناصب حكومية ، نفت حكومة ألمانيا الاتحادية هذه الاتهامات رسمياً ، ولم تتخذ حكومة ألمانيا الاتحادية موقفا واضحا ولم تعلن عن إمكانية دفع التعويضات الشخصية لليهود والتعويضات الجماعية لإسرائيل ، وعلى الرغم من أن هذه الأمور كانت تمثل رسميا موقف الحكومة الاتحادية حتى بداية عام ١٩٥٠، إلا أن الدلائل كلها كانت تشير إلى حدوث تغيير تدريجي في الموق، وإلى أن اتصالات ستجرى بين ممثلي حكومة ألمانيا الاتحادية وإسرائيل حول مسألة التعويضات[٧] .

التحرك العربي تجاه الاتصالات الألمانية الإسرائيلية بشأن التعويضات :

لقد علل بدء الاتصالات غير الرسمية بين ممثلي جمهورية ألمانيا الاتحادية وإسرائيل بدافعين أساسيين جوهريين :

١ - لا تستطيع إسرائيل بإسم رعاياها مطالبة ألمانيا الاتحادية بأية تعويضات طالما أن إسرائيل تنفي وجود جمهورية ألمانيا الاتحادية تماما ، وكانت

الدول الغربية التي اتجهت إليها إسرائيل بصدد هذه المسألة تحبذ منذ البداية أن تتوجه إسرائيل إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية ومن ثم نشأ موقفان لا بديل عنهما : فإما إجراء مفاوضات مباشرة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية وإما التنازل عن هذه المطالب .

٢ - أخذ الوضع الاقتصادي في إسرائيل يزداد سوءا بصورة منتظمة إبان عام ١٩٥٠، وكان الاعتقاد السائد أن تعويضات ألمانيا الاتحادية يمكن أن تساعد في التغلب على الأزمة الاقتصادية [٨].

فقد كان أهم عمل اقتصادي واجهته دولة إسرائيل منذ إنشائها هو استيعاب عدد ضخم من المهاجرين ، فقد بلغ صافي من هاجروا إليها بين مايو ١٩٤٨ وديسمبر ١٩٥٤ ، ٦٨٠ ألف مهاجر . وأفضت الجهود التي بذلتها لزيادة الطاقة الانتاجية لإسرائيل بم يتناسب وهذا العدد إلى زيادة كبيرة في الانتاج الزراعي والصناعي . وإلى التحسن الملحوظ في النقل والمواصلات ومشروعات بناء المساكن على نطاق واسع .ونظراً إلى عدم كفاية الادخار المحلي الذي لم يزد عام ١٩٥١ مثلاً على ١٧ ٪ من الاستثمار الصافي اعتمد التمويل في إسرائيل قبل كل شيء على موارد من خارج الاقتصاد الوطني أي على صافي رؤوس الأموال المستوردة [٩].

ولذا فإن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على إسرائيل كان عاملاً منشطاً للاقتصاد الإسرائيلي[*] وهذا الاقتصاد يشكو من قلة الإدخار الوطني، وعلى أي حال فإن هذا الإدخار لا يكفي إلا لتغطية جزء ضئيل من الاستثمارات الضرورية لمشروعات التنمية ولإستيعاب الهجرة [١٠].

وقد وجهت إسرائيل إلى دول الاحتلال مذكرة في ٢٦ مارس ١٩٥١ أعربت فيها عن وجهة نظرها من مشكلة التعويضات مؤكدة على ضرورة التعويضات بالنسبة لها وأحقيتها فيها، وأضافت المذكرة " ويجب ان تشمل مبالغ التعويضات، أولاً : الأضرار والخسائر التي حاقت بالشعب اليهودي على يد الألمان، ثانياً :

التكفل بدفع النفقات المالية لإيواء اللاجئين أو الأحياء من العهد النازي في إسرائيل ، وأن حكومة إسرائيل ليست في وضع تمكنها من الحصول على بيان كامل عن الممتلكات اليهودية التي استولى عليها الألمان أو سلبوها ، والتي تبلغ قيمتها نحو ستة مليارات من الدولار الأمريكي، لكن يمكنها أن تحسب مطالبها على أساس النفقات الكلية التي تلت ، مضافا إليها النفقات الواجب رصدها لإيواء المهاجرين من الأراضي التي تحكمها النازية ، ويقدر عدد هؤلاء المهاجرين بنحو ٥٠٠ ألف شخص ، معنى هذا أن مبلغ الانفاق يصل إلى نحو ١,٥ مليار من الدولارات " وهكذا بلورت إسرائيل مطالبها المالية من ألمانيا ، بل واتخذت من نفسها متحدثا بإسم اليهودية الأوروبية كلها ، التي حاقت بها الأضرار ، بل وطلبت من دول الاحتلال ضمانات شخصية مستقلة لإنجاز المطالب المشار إليها (١١).

وأما على الجانب الألماني ، فإذا أخذنا في الاعتبار القائمة الطويلة للمزايا التي قد تنشأ لجمهورية ألمانيا الاتحادية نتيجة لاتصالها بإسرائيل ، فإن ساسة بون يرون ضرورة التخلي عن الموقف الجامد الذي تمسكوا به حتى بداية عام ١٩٥٠، وبالرغم من تحمل عبء المساعدة المادية لإسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية سيؤدي إلى علاقات حرجة مع الدول العربية ، وهو ما لا يخدم مصالح الدوائر السياسية والاقتصادية في بون، فإن زعماء ألمانيا الاتحادية اضطروا إلى اتخاذ وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالماضي النازي الذي لا يمكن نسيانه ، كما أن الزعماء الألمان تأكدوا أنه سيكون من الصعب استخدام طريقة أخرى للحصول على سمعة حسنة في عالم الغرب والفوز بمعاونة الدوائر السياسية والاقتصادية ذات التأثير في الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة بون، فضلاً عن الأهداف السياسية الرئيسية لجمهورية ألمانيا الاتحادية في أوروبا، وزيادة القوة العسكرية وتصحيح الأوضاع ، كانت أكثر أهمية في هذه الحالة ، والحصول عليها بثمن هو تقديم العون لإسرائيل كان أكثر أهمية من وجهة نظر الحقيقة التي تقول بأنه في حالة الاتفاق مع إسرائيل، فإن بون تنتظر بثقة عون

حكومة تلك الدولة ومساعدة الحركة الصهيونية لسياسات جمهورية ألمانيا الاتحادية ضد الدول الاشتراكية(١٢).

وأمام ذلك فقد ألقى المستشار الألماني أديناور بيانا في ٢٧ سبتمبر ١٩٥١ أمام البرلمان الألماني عن استعداد بلاده لإجراء مفاوضات مع ممثلي الاتحادات اليهودية العالمية ودولة إسرائيل لحل مسألة التعويضات المادية وكتب أديناور في مذكراته أنه قبل القائه بيانه قام بالحصول على الموافقة من كافة القوى السياسية الألمانية على مضمونه ، كما قام بعملية جس نبض حتى لا يقابل عرضه بالرفض في إسرائيل أو من جانب المنظمات اليهودية العالمية ، وأثبتت عملية الاستقصاء أن الأمور تسير في صالح البيان وأصبح واضحاً أن مسألة تعويض ألمانيا الاتحادية لإسرائيل لابد وأنها ستحل بطريقة أو بأخرى، بل وعن طريق المباحاثات المباشرة بين كلتا الدولتين لأن الدول الغربية لم تكن مستعدة لتحمل مسئولية حل هذه المشكلة ، وشعرت إسرائيل عن طريق الدول الغربية أنها مرغمة على قبول الاتصال المباشر مع حكومة ألمانيا الاتحادية ، وقد أوضح أديناور في مذكراته " كانت الحكومة الأمريكية تميل إلى ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة الإسرائيلية ، وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لتسوية الحقوق الإسرائيلية تجاه ألمانيا ، كما كانت الحكومة البريطانية تؤيد هذا الرأي "(١٣).

وبالفعل فقد فوض جاكوب التماير Altmire,Jacoop, عضو الحزب الإشتراكي بالبرلمان الألماني في أوائل عام ١٩٥٢ بإجراء اتصالات مع ممثلي الحكومة الإسرائيلية للإعداد للمباحثات المباشرة مع المستشار أديناور وكلفت الحكومة الإسرائيلية سفيرها في باريس ، ومدير البنك الإسرائيلي، وناحوم جولدمان ,Goldman,Nahum رئيس المؤتمراليهودي العالمي فيما بعد ، بإجراء مباحثات تمهيدية مع أديناور لاستكشاف إمكانية المفاوضات المقبلة بين كلتا الدولتين ، وفي أول اجتماع بين أديناور وجولدمان في ديسمبر ١٩٥١ في لندن، طالب جولدمان بضرورة الاعتراف بحقوق دولة إسرائيل الأدبية في خطاب،

والتصديق على أن جمهورية ألمانيا الاتحادية تقبل مطالب إسرائيل ، كما جاء في المذكرة الإسرائيلية بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥١ ، كأساس للمفاوضات ، وقد أبدى أديناور استعداده لقبول كل المطالب(١٤) .

وفي يناير عام ١٩٥٢ قرر البرلمان الإسرائيلي التصديق على اقتراح ألمانيا الاتحادية لإجراء المفاوضات ، وكانت العقبة الرئيسية ، التي كان يستوجب على الحكومة الإسرائيلية أن تتغلب عليها هي وجوب حصولها على تفويض من البرلمان لإجراء المباحثات ، ومن ثم كان لابد من التصويت على هذه المسألة في البرلمان ، ولكن جدلاً عنيفاً اشتعل خلال مناقشة الأمر(١٥) .

فقد عارضتها الأحزاب الدينية المشاركة في الحكومة الإسرائيلية ، بدعوى أن أرواح اليهود من ضحايا النازي تعتبر أي ألماني ملوثاً بالنجاسة ، في حين دافع ديفيد بن جوريون Ben-Gurion,David رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير خارجيته موشي شاريت Sharett,Moshe ووزير المالية اليعازر كابلان Eliez-er,Caplan باعتبارها انقاذاً للاقتصاد الإسرائيلي الواقف على شفا الانهيار، ودافع عنها شاريت باعتبارها- إلى جانب ما ذكره بن جوريون وكابلان - اعترافاً أوروبياً بأن أهمية دولة إسرائيل ممثلة ليهود العالم وإلى جانب الاعتراف الدولي فإنها مؤدية لا شك إلى تعزيز وضع إسرائيل الإقليمي(١٦). وهو ما كان له أثره القوي على موافقة البرلمان الإسرائيلي على قبول طلب الحكومة بإجراء مفاوضات مع ألمانيا بأغلبية ، وفي نهاية فبراير عام ١٩٥٢ أعلن عن قبول الحكومة الإسرائيلية لدعوة جمهورية ألمانيا الاتحادية للتفاوض رسمياً(١٧) .

وقد بدأت المفاوضات الرسمية بين ألمانيا الاتحادية من جانب و إسرائيل والمنظمات الصهيونية من جانب أخر في ٢٠ مارس ١٩٥٢ بمدينة فاسينار القريبة من لاهاي بهولندا، فقد اصرت إسرائيل ومعها المنظمات الصهيونية على عدم إجراء هذه المفاوضات على الأراضي الألمانية كإشارة واضحة عن عدم التسامح مع الشعب الألماني ، واستمرت المفاوضات بين الطرفين في سرية تامة

لمدة ستة أشهر تخللها فترات انقطاع بسبب التشدد الإسرائيلي بشكل عام وما كان يسببه هذا التشدد من مصاعب تتطلب التشاور الجانبي لتذليلها ، فقد كان الجانب الإسرائيلي يطالب بأن تكون التعويضات كلها نقدية ، في حين كان الجانب الألماني يتمسك بأن تكون التعويضات لإسرائيل عينية (منتجات صناعية وزراعية) وبأن تكون التعويضات لمنظمات الصهيونية نقدية ... ظل الخلاف بين الجانبين قائما ويحول دون إتمام الاتفاق بينهما إلى أن تم التوصل إلى حل وسط تحصل إسرائيل بمقتضاه على بعض احتياجاتها من منتجات الدول الأخرى ، وتحول الحساب إلى الخزانة الألمانية ليدفع من أموال التعويضات ، عندئذ أتم الوفدان الاتفاق حول باقي بنود اتفاقية التعويضات لتصبح جاهزة للتوقيع [١٨].

وأما عن التحرك العربي تجاه الاتصالات الألمانية الإسرائيلية بشأن التعويضات فلا شك أن الدول العربية اعتبرت أن نجاح إسرائيل في الحصول على التعويضات الألمانية يمثل تهديدا خطيرا لأمنها ومصالحها ، بل ولأمن منطقة الشرق الأوسط .

وإذا كانت إسرائيل تبني مطالبها في قضية التعويضات على أساس تحميل الحكومة الألمانية المسئولية عن الأضرارالمادية والمعنوية التي لحقت باليهود جراء السياسة النازية، فقد سعت التحركات العربية لربط التعويضات الألمانية بتعويض اللاجئين الفلسطينيين الذين شردتهم إسرائيل وارتكبت بحقهم جرائم أبشع مما ارتكبته النازية تجاه اليهود .

ولذلك فقد توالت مذكرات الحكومات العربية التي تعرب عن رفضها واحتجاجها على تقديم التعويضات الألمانية لإسرائيل كما سعت الدبلوماسية العربية لربط قضية التعويضات الألمانية لإسرائيل بقضية التعويضات للاجئين الفلسطينيين.

ففي مارس ١٩٥٢ أرسلت الحكومة السورية إلى الحكومة المصرية مذكرة عما وصل إليها من معلومات حول اقتراب موعد التفاوض بين ألمانيا الاتحادية

وإسـرائيل ، وأكدت فـيـها على قيـام الحكومـة بالاتصـال بسـفـراء دول بريطانيـا وفـرنسـا والولايات المتحدة في دمشق، لما تتمتع به دولهم من نفوذ كبير في رسم توجهـات السيـاسـة الخـارجـيـة لحكومـة أديـنـاور ، وإبلاغهم بالقلق الشـديد الذي يشـعـر به العـرب من التعـويضـات الألمانيـة لإسـرائيل، كـمـا أكـدت المذكرة أهمـيـة التحـرك العربي المشترك لمنع هذه التعويضات من الوصـول إلى إسرائيل ، وطلبت من الحـكومـة المصـرية إثارة ذلك الموضـوع في المحـافل الدوليـة ولدى الحلفـاء الغربيين وتنسيق المواقف مع الحكومة السورية .

وبالفعل فقد أرسلت الخـارجية المصرية مذكرة عاجلة إلى سفيرها في لاهاي بهولندا في ٢٣ إبريل ١٩٥٢، تطلب منه إجـراء اتصالات فورية بالحكومة الألمانية لإبلاغـهـا باحـتـجـاج الدول العـربيـة على تعويض إسـرائيل، والتـحـدث مـع ممثلي الحكومـة الألمانيـة في هـولندا في إمكانيـة تجـمـيـد هذا التـعـويض حتى يتم حل مـشكلة اللاجـئين الفلسطنيين من منطلق أن لعـرب فلسطين الذين طردتهم إســرائيل من ديارهم وشــردتهم عن وطنهم وإرتكبت ضــدهم أقــصى أنواع الاضطهـاد الحق في المطالبـة بالتـعـويض قـبل أن تتلقى إسـرائيل التـعـويض عن اليهود(١٩).

وفي ذات الإطار، فـقـد أرسلت وزارة الخـارجـيـة اللبنانيـة مـذكـرة في ٣مـايو ١٩٥٢ إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، أكدت فيها أن الحكومة اللبنانية طلبت من حكومات دول الحلفـاء الثلاث الغـربيين – بريطانيـا و فـرنسـا و الولايات المتحدة الأمريكية – بأن تحول دون حصول إسرائيل على التعويضات الألمانية قبل أن تسـوى نهائيـا قـضـايا الـلاجئين الفلسطينيـين أو أن تعـمل الحـكومـات الثـلاث بشكل مباشـر أو بواسطة هيئة الأمم المتحدة على تحويل مـا يترتب على ألمانيا من تعـويضـات لليهـود إلى العـرب مـبـاشـرة ضـمن شـروط وأحـوال تحـدد بالاتفـاق مع الدول العـربيـة ، وذلـك لما تملكه الحكومـات الثـلاث من قـدرة عـلى تعـيين الاتجـاه النهائي بل مصير المفاوضات الدائرة بين إسـرائيل وحكومة ألمانيـا لكونها صاحبة السلطة الحقيقية في ألمانيا المحتلة .

وأشارت الخارجية اللبنانية في مذكرتها إلى الجامعة العربية بأن رد الحكومتين الأمريكية والبريطانية على مطالب الحكومة اللبنانية أوضح بأنهما تريان أن لا علاقة بين قضيتي التعويضات الألمانية لإسرائيل وواجبات إسرائيل نحو اللاجئين العرب .

وإزاء ذلك طلبت الخارجية اللبنانية من الجامعة العربية ضرورة القيام بمسعى مباشر لدى الحكومة الألمانية بغية حملها على الامتناع عن دفع التعويضات إلى إسرائيل ، حتى يمكن التعويض للاجئين العرب[٢٠].

ولم تكن المساعي العربية لربط قضية التعويضات الألمانية لإسرائيل بقضية اللاجئين الفلسطنيين قاصرة على الحكومات العربية فقط ، بل شملت مساعي فلسطينية أيضا ،فقد بعثت الهيئة العربية العليا بخطاب في ١٥ مايو ١٩٥٢ إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية طالبت فيه بسرعة التدخل واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجميد الأموال التي ستوافق ألمانيا على دفعها لليهود وتخصيصها لتعويض عرب فلسطين عن الخسائرالتي لحقت بهم [٢١].

ولكن هل كانت المساعي العربية لربط قضية التعويضات الألمانية لإسرائيل بقضية تعويض اللاجئين الفلسطينيين هو الاتجاه الصحيح للتعامل مع قضية بهذه الخطورة البالغة؟ ولعل الإجابة على هذا التساؤل نجدها في مذكرة إدارة الشئون العربية بوزارة الخارجية المصرية والتي وضعتها بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٥٢ ، حيث أكدت المذكرة أن هذا الأمر له ناحيتان :

الأولى : الناحية القانونية وقد أوضحتها إدارة الرأي بأنه لا يمكن قانونيا مطالبة الحكومة الألمانية بدفع التعويض إلى غير إسرائيل ، لأن هذا يعرضها للمطالبة مرة ثانية ، إلا إذا وافقت إسرائيل على دفع التعويضات المستحقة لها إلى جهة أخرى .

الثانية : الناحية السياسية وهذه تستدعي اتصالات مع الحكومة الألمانية والدول المشرفة على شئونها لمعرفة مدى استعدادها لمعاونة العرب في هذا

الموضوع .

ولذلك فقد أوضحت مذكرة الإدارة العربية بأن الخارجية المصرية خاطبت ممثليها في واشنطون وباريس وأنقرة – وهي الدول الممثلة في لجنة التوفيق لحل القضية الفلسطينية – لجس نبض هذه الحكومات حيال ربط موضوع تعويض إسرائيل بتعويض اللاجئين الفلسطينين[٢٢].

ويعنى ذلك أن نجاح المساعي العربية لربط التعويضات الألمانية لإسرائيل بتعويض اللاجئين الفلسطينيين كان مرتبطا بمدى الاستجابة السياسية من الأطراف المعنية لهذه المساعي ، وهو الأمر الذي لم تكن هناك مؤشرات على إمكانية حدوثه أيضا .

ويؤكد ذلك خطاب السفير المصري بواشنطون إلى الخارجية المصرية بتاريخ ٢ يوليو ١٩٥٢ ، حيث ذكر أن وكيل وزارة الخارجية الأمريكية المساعد المختص بشئون الشرق الأوسط أوضح له بأن الحكومة الأمريكية لا يمكنها من الناحيتين القانونية والدبلوماسية التدخل في مفاوضات تجري بين طرفين في شأن يخصهما[٢٣].

أمام ذلك ، سعت الدبلوماسية العربية إلى توجيه مساعيها إلى الحكومة الألمانية بشكل مباشر ، فقد اقترحت الخارجية اللبنانية في مذكراتها إلى جامعة الدول العربية بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٥٢، بأن تقوم الجامعة العربية بتوجيه مذكرة بإسم حكومات الدول العربية إلى الحكومة الألمانية ، تبين فيها الأهمية التي تعلقها الحكومات العربية على امتناع ألمانيا عن دفع التعويضات التي تطالب بها إسرائيل، حتى يمكن تعويض اللاجئين الفلسطينين[٢٤].

وبالفعل فقد قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإرسال مذكرة بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٥٢ إلى الحكومة الألمانية ، حيث لفتت نظر الحكومة الألمانية إلى أنها بقيامها بدفع التعويضات إلى إسرائيل إنما تنتهج سبيلاً مناقضاً لسياسة الصداقة الألمانية التقليدية نحو المسلمين والعرب ، وفي هذا ما يعرض

العلاقات المستقبلية بين ألمانيا والدول العربية لخطر محقق وتهدد في النهاية علاقة ألمانيا ببقية العالم الإسلامي[٢٥] .

والملفت للنظر هنا ، أن رد الحكومة الألمانية على مذكرة الجامعة العربية جاء عن طريق قنصل مصر بفرانكفورت ، حيث بعث الأخير برسالة إلى الخارجية المصرية في ٥ سبتمبر ١٩٥٢ ، أوضح فيها بأن مدير الشئون السياسية بوزارة الخارجية الألمانية طلب مقابلته في بون لتقديم رد الحكومة الألمانية على مذكرة الجامعة العربية ، وأضاف القنصل المصري بأنه فهم من حديثه أن الحكومة الألمانية لا تربطها أية صلة رسمية أو غير رسمية بجامعة الدول العربية ، ولذلك يهم الحكومة الألمانية أن تعرف هل يمكن اعتبار المذكرة المقدمة من الجامعة العربية هي مذكرة الحكومة المصرية، فجاء رد القنصل المصري بأن مذكرة الجامعة العربية مقدمة فقط عن طريق الحكومة المصرية .

ووصف قنصل مصر بفرانكفورت مذكرة الجامعة العربية بالضعيفة ، لذا اقترح بأن تتقدم الحكومة المصرية بمذكرة احتجاج خاصة إلى الحكومة الألمانية محبذاً أن تتقدم أيضا الحكومات العربية بمثل هذه المذكرة ، وأكد القنصل المصري على ضرورة أن تصر مذكرات الحكومات العربية على اعتراف الحكومة الألمانية بنصيب اللاجئين العرب من التعويضات التي تم الاتفاق عليها مع إسرائيل[٢٦].

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد بعث الأمين العام لجامعة الدول العربية برسالتين بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٥٢ إلى الحكومتين الأمريكية والبريطانية عن طريق سفيرهما بالقاهرة ، أكد من خلالهما أن أي ضغط أو تشجيع للحكومة الألمانية للاعتراف بالمطالب الإسرائيلية أو دفعها إنما هو عمل غير ودي موجه ضد العرب ، إذ هو في الواقع مساعدة سافرة لدولة معتدية يمكنها من الاستمرار في عدوانها الوحشي الذي أسفر عن بؤس مليون مشرد عربي[٢٧].

وجاءت آخر المحاولات العربية قبل إقدام ألمانيا على عقد اتفاقية التعويضات

مع إسرائيل من جانب الحكومة السورية، إذ أوفدت الدكتور مأمون الحموي إلى ألمانيا لمقابلة الجهات الألمانية المسؤولة للبحث في موضوعات التعويضات التي ستدفعها ألمانيا لإسرائيل ، وتتلخص نتائج المقابلات والمحادثات التي قام بها الدكتور الحموي في وقوفه على أنه هناك خلاف بين أعضاء الحكومة الألمانية حول موضوع تعويض إسرائيل ، فبينما يرى أربعة من الوزراء عدم تعويض إسرائيل ، يرى غالبية الوزراء العكس ، وكذلك المعارضة الشديدة لبعض أعضاء البرلمان الألماني لتعويض إسرائيل ، فقد تقدم ٢٨ نائبا بمذكرة إلى المستشار الألماني أديناور طالبوا فيه عدم توقيع اتفاق التعويضات مع إسرائيل ، إلا أن الحكومة الألمانية تحت ضغط شديد من الحكومة الأمريكية وافقت على هذا الاتفاق في ١٠ / ٩ / ١٩٥٢ (٢٨).

وهكذا لم تجد نفعا كل التحركات العربية لمنع ألمانيا من عقد اتفاقية التعويضات مع إسرائيل.

العرب وعقد اتفاقية التعويضات الألمانية لإسرائيل :

لقد تم في ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ توقيع ثلاث اتفاقيات دولية هامة ، اثنتان منها في لكسمبرج، الأولى بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل والثانية بين ألمانيا الاتحادية ومؤتمر المطالب المادية اليهودية، الذي كان يمثل ثلاثاً وعشرين منظمة يهودية خارج إسرائيل، أما الاتفاقية الثالثة فكانت بين مؤتمر المطالب المادية اليهودية وإسرائيل ووقعت في نيويورك، وأصبح المؤتمر بموجبها خاضعا لإسرائيل (٢٩) .

وقد رأى اليهود أن ألمانيا أدركت مسؤليتها في دفع التعويضات بسبب جرائم الإبادة التي تعرضوا لها من الحكم النازي في ألمانيا. وأنه انطلاقاً من هذه المسئولية وقعت ألمانيا اتفاقية التعويضات مع إسرائيل (٣٠).

وعلى الرغم من أن ألمانيا الاتحادية قبلت دفع هذه الأموال لإسرائيل على أساسا قيامها بإيواء ضحايا النازيين ، فإن مجرد التسليم بذلك من جانب ألمانيا يعد قبولا بإدعاء إسرائيل أنها السلطة العليا بالنسبة ليهود العالم (٣١).

وقد تعهدت ألمانيا وفقا لاتفاقية التعويضات بأن تدفع ٣٠٠٠ مليون مارك ألماني لإسرائيل، بالإضافة إلى ٤٥٠ مليون مارك للمؤتمر اليهودي المطالب بالتعويضات المادية، وأيضا ٥٠ مليون مارك للمجلس اليهودي المركزي، على أن تدفع هيئة التعويضات على أقساط سنوية تتروح بين ١٢ و ١٣ سنة وبنتيجة هذا الاتفاق ، عقب وزير خارجية إسرائيل موشي شاريت بقوله " بأن الاتفاق كان حدثاً فريداً في العلاقات الدولية ، إذ وافق شعب عظيم على دفع تعويضات لجرائم ارتكبها حكم آخر " [٣٢] .

وعلى أية حال ، فإن ضخامة أرقام التعويضات الألمانية التي نجحت إسرائيل ومؤتمر المطالب المادية اليهودية في الحصول عليها توضح مدى الدور الذي لعبته في تمكين إسرائيل من الوقوف على قدميها ، بالإضافة إلى أنه كان لها أكبر الأثر في النمو الاقتصادي لإسرائيل ?وخاصة في وقت كانت فيه البنوك الإسرائيلية على وشك الإفلاس [٣٣]، كما لا تخفى أهميتها في دعم قواتها المسلحة ومشاريع الهجرة والتوطين وزيادة قدرتها على التطلع إلى تحقيق أطماعها التوسعية[٣٤].

ولم تتسلم إسرائيل قيمة مبالغ التعويضات نقداً، بل بشكل مشتريات من البضائع الألمانية والأجنبية ، وردت لإسرائيل على مدى ١٢ عاما ، هي مدة تنفيذ الاتفاق لقد تم قبول ٨٠ ٪ من الاتفاق في صورة شحنات من سلع رأسمالية من جميع الأنواع ، أول شحنة من السلع الألمانية وصلت في ٣٠ يوليو ١٩٥٣ ، وقد تم تنفيذ بنود الاتفاق بالكامل قبل نهاية عام ١٩٦٥ [٣٥].

والجدير بالذكر هنا ، أنه على الرغم من إصرار الحكومة الألمانية على توقيع اتفاقية التعويضات لإسرائيل، إلى أن جانبا من الشعب الألماني كان ضد هذه الاتفاقية ، فقد أثبت استفتاء أجري في ديسمبر عام ١٩٥٢ أن ٤٩٪ كانو يعارضون الاتفاقية وأن ٣٨ ٪ كانوا يؤيدون التصديق عليها ،و إن الدوافع الأساسية لهذا الموقف المعارض للاتفاقية كانت من نوعيات مختلفة، فكثير من الأشخاص كانوا ضد إبرام الاتفاقية في حين لم يحذ آخرون حذوهم، أما الموقف

المعارض لبعض الدوائر الاقتصادية والسياسية المعنية فيرجع إلى شكل تسوية التعويضات .

وقد ثبت أثناء التصديق أن هذا الموقف مثّله الآحزاب البورجوازية مثل حزب البافاري والحزب الديمقراطي المسيحي إلى جانب الأحزاب اليمينية واليسارية النزعة، فقد أعربت مجموعة من ٢٨ نائبا عن استيائها من شكل الاتفاقية، وفي مؤتمر الحزب الوطني بكولن الذي عقد في أكتوبر ١٩٥٢ ، أثيرت مشكلة ما إذا كان من الضروري عرض الاتفاقية على الأمم المتحدة أولاً أم لا ، وتمسك البعض بالصداقة التقليدية مع البلدان العربية وطالب ببحث ما إذا كانت الاتفاقية لا تهدد هذه البلدان ، وسادت الدوائر الاقتصادية معارضة شديدة لعب فيها القلق من فقدان الأسواق العربية دوراً كبيراً [٣٦] وكان موقف العرب من الاتفاقية قد زاد من الخلاف القائم بين وزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد، فالأولى محبذة لإبرام الاتفاق ، والثانية كانت تود حلا للمشكلة مع العرب قبل إبرام الاتفاقية [٣٧].

فمن المعروف أن الأسواق العربية تتميز بأهم مميزات السوق المثالي ، حيث أنه استهلاكياً بالدرجة الأولى ، ويفتقر للاكتفاء الذاتي وحجم استيعابه للمنتجات الأجنبية كبير، فنمطه الاستهلاكي يفتح أفاقا واسعة أمام الصناعة المتدفقة والمتنامية لدولة مثل ألمانيا الاتحادية ، هذا علاوة على أنه تتوفر فيه السيولة النقدية والقدرة الشرائية العالية ،ولعل ذلك هو ما أزعج رجال الصناعة والاقتصاد الألمان ، مما دعاهم كما تؤكد المصادر المصرية إلى تبني موقف معارض لحكومتهم من اتفاقية التعويضات لإسرائيل [٣٨].

ويؤكد ذلك العديد من الخطابات التي وردت من جهات مختلفة من ألمانيا إلى حكومة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر، ومنها الخطاب الوارد باسم الجبهة الثالثة في ألمانيا في ١٩ أكتوبر ١٩٥٢ إلى اللواء محمد نجيب حيث أبدت الجبهة أسفها الشديد لتوقيع اتفاقية التعويضات موضحة أن الشعب الألماني أرغم على توقيع هذه الاتفاقية من قبل قوات الاحتلال ، ولذا فقد رجت الجبهة بألا تتخذ مصر

عقوبات اقتصادية تجاه الشعب الألماني الذي يحتفظ لمصر بالحب والصداقة [٣٩]. وكذلك دار محتوى هذه الخطابات حول رفض قطاع عريض من الشعب الألماني لعقد الإتفاقية مع إسرائيل كما تشير معظم الخطابات إلى أن اتفاقية التعويضات لو عرضت على الشعب الألماني لرفضها بأغلبية ساحقة كما أوضحت أن تأييد بعض الأحزاب الألمانية للإتفاقية كان لأسباب حزبية ، ففي خطاب من اتحاد الوطنيين الألمان إلى اللواء محمد نجيب أكدو فيه تأييدهم للجامعة العربية في موقفها الرافض لإتفاقية التعويضات، وجاء خطاب من الحزب الوطني الألماني إلى محمد نجيب بتاريخ ٣ يناير ١٩٥٣ يعرب فيه عن احتجاجه على اتفاقية التعويضات وطلب الحزب الوطني الألماني من الحكومة المصرية إمداده بالمال بسبب نقص الإمكانات حتى يتمكن من اتخاذ خطوات ضد اتفاقية التعويضات [٤٠].

وعلى أية حال فقد مضت الحكومة الألمانية في طريقها نحو التصديق على الإتفاقية وتنفيذ بنودها.

وأما عن الموقف العربي من توقيع اتفاقية التعويضات الألمانية لإسرائيل، فقد كان العرب يدركون أن الالتزام المعنوي من جانب ألمانيا الاتحادية إزاء اليهود حقيقة لا جدال فيها ، ولكن عملية تقديم التعويضات إلى دولة إسرائيل هي التي كانت موضع تساؤل من وجهة النظر العربية ، وذلك انطلاقاً من أن إسرائيل لا تعتبر الخليفة القانوني لليهود المطاردين قبل الحرب العالمية الثانية، وليس لها بالتالي الحق في مطالبة ألمانيا الاتحادية بالتعويضات ، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن إسرئيل في الوقت ذاته لا تعترف بمطالب التعويض في القانون الدولي ، وإلا كانت قدمت التعويضات إلى اللاجئين العرب تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة [٤١].

وعلى كل ، فقد فجر دعم ألمانيا الاتحادية المالي لإسرائيل ردود فعل ملموسة في العالم العربي، ومن ثم حاول رئيس قسم الصحافة في حكومة ألمانيا الاتحادية تهدئة العالم العربي عن طريق بيان أصدره في يوم توقيع اتفاقية

التعويضات، لكن هذا البيان لم يخلف تأثيرا ما، وحدث العكس تماما فقد اتسع النشاط العربي بدرجة ملحوظة بعد توقيع الاتفاقية، وحاولت الحكومات العربية عن طريق المذكرات منع التصديق على الاتفاقية، وممارسة الضغوط على ألمانيا الاتحادية ،وطالب العرب بنقل هذه المشكلة إلى الأمم المتحدة ، وأن تظل الاتفاقية بلا فعالية حتى يتم التفاهم معهم ، وبعثت الجامعة العربية بمذكرة إلى البرلمان الألماني تنبئه أن جميع المسلمين من أندونيسيا حتى تونس ومن العراق حتى المملكة العربية السعودية ستطالب بوقف استيراد البضائع من الشركات الألمانية التي تشارك في التوريدات إلى إسرائيل ، وأعلنت مصر أن التصديق على الاتفاقية يعد خطوة عدائية ضد الدول العربية ، وهددت الدول العربية بقطع كل العلاقات الاقتصادية مع ألمانيا الاتحادية ، واحتجت في نفس الوقت لدى الدول الغربية على الاتفاقية لأنها تهدد الوضع القائم الذي تضمنه الدول الغربية في الشرق الأوسط. ولم يكتف العرب بالتهديدات، فبادرت كل من لبنان والمملكة العربية السعودية إلى قطع المفاوضات الخاصة بعودة العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وعلاوة على ذلك لفت لبنان نظر ألمانيا الاتحادية أنه لن يجدد الاتفاق التجاري المعقود مع ألمانيا ، ورفضت المملكة العربية السعودية التصريح للوفد التجاري بدخول البلاد(٤٢).

ومع خطورة الأمر وافق مجلس جامعة الدول العربية في جلسته المنعقدة في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢على قرار اللجنة السياسية بخصوص إرسال وفد تختاره الأمانة العامة إلى ألمانيا الاتحادية للاتصال بالدوائر البرلمانية والحكومية والصحافية لإيضاح وجهة النظر العربية في عقد اتفاقية التعويضات الألمانية لإسرائيل(٤٣).

وقبل وصول وفد الجامعة العربية إلى ألمانيا طلبت الخارجية المصرية من القنصل المصري في فرانكفورت أن يسعى لمقابلة المسئولين الألمان وإبلاغهم باحتجاج مصر الرسمي على دعم ألمانيا الاتحادية لإسرائيل من خلال التعويضات ، وأن يبحث معهم سُبل تأجيل التصديق على الاتفاقية ، وبالفعل ففي

١٤ أكتوبر ١٩٥٢ تقابل القنصل المصري مع هاليشتين Hallstein وكيل وزارة الخارجية الألمانية، والذي حاول في هذا اللقاء إعادة التبريرات الألمانية التي دفعتها إلى عقد اتفاقية التعويضات مع إسرائيل موضحاً أنه لا يمكن التراجع عن تلك الإتفاقية أو وقف التصديق عليها في البرلمان الألماني .. وقد وعد هاليشتين القنصل المصري بأن ألمانيا الإتحادية سوف تتخذ الإجراءات الكفيلة بضمان عدم استخدام إسرائيل لأموال التعويضات في شراء المعدات الحربية أو تهديد جيرانها العرب .

ومن جانبه عرض القنصل المصري وجهة النظر المصرية في اتفاقية التعويضات والتي تُعبر في مضمونها عن وجهة النظر العربية ، حيث أكد على خطورة إتفاقية التعويضات على الدول العربية ، كما أوضح أن احتجاج العرب على تعويض إسرائيل لا ينبع بأية حال من الأحوال كما تصوره بعض أجهزة الدعاية الصهيونية من منطلق العداء للسامية ، بل أنه من حقوق الدفاع عن النفس والمصالح العربية المهددة بسياسة إسرائيل التوسعية بصفة مستمرة، وكذلك اقترح القنصل المصري أن تتولى هيئة الأمم المتحدة مناقشة وتقرير التعويضات سواء للفلسطينين أو لليهود ، خاصة وأن إسرائيل التي تطالب بالتعويض وهي ليست الممثل الشرعي لليهود في العالم هي نفسها التي تُنكر تعويض الفلسطينيين. وقد انتهى الحوار بين هاليشتين والقنصل المصري دون أن يبدو في الأفق أية بادرة لزحزحة الحكومة الألمانية عن موقفها من اتفاقية التعويضات[٤٤] .

وفي ١٩ أكتوبر ١٩٥٢ وصل وفد جامعة الدول العربية إلى ألمانيا ليبدأ مهمته المكلف بها، وهنا يجب أن نسجل أمراً مهماً جاء على لسان أحمد الداعوق رئيس الوفد العربي حيث بعث برسالة في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٢ من خلال الخارجية المصرية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية جاء نصها كما يلي: "قابلنا رئيس المراسم أمس، وقد اضطررنا إلى تقديم أعضاء الوفد باعتبار أن كلا منهم يُمثل دولته وليس باعتبار أن الوفد يمثل الجامعة العربية، وذلك لأن هذه الجامعة

ليست معترفاً بها دوليا ، فالمرجو التكرم بإبلاغ ما تقدم إلى حكومات الدول العربية "[٤٥].

والأمر المثير للاستغراب والدهشة هنا، أن الحكومة الألمانية سبق لها- كما ذكرنا آنفا - أن ردت على مذكرة جامعة الدول العربية إليها في ٢٤ يوليو١٩٥٢من خلال قنصل مصر بفرانكفورت في ١٥ سبتمبر ١٩٥٢، على أساس أنها لا تربطها بالجامعة العربية أية صلة رسمية أو غير رسمية؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف أقدمت الجامعة العربية على تشكيل وفد يمثلها للتباحث مع ألمانيا في هذا الأمر الخطير الذي يهدد العالم العربي ؟ ولعل ذلك يؤكد استمرار حالة التخبط وعدم وجود تنسيق وخطة عربية مدروسة للتعامل مع قضية بهذه الخطورة، ولذلك لم يكن مستغربا الموقف السلبي الذي اتخذه الجانب الألماني في تعامله مع الوفد العربي، وهو ما ترك بلا شك أثره على عدم نجاح مهمته في ألمانيا.

وعلى كل ، فيبدو أن الوفد العربي استشعر منذ البداية صعوبة نجاح مهمته ، ولذلك وجدنا رئيس الوفد العربي يبعث برسالة في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢ " إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية يقترح فيها شن حملة تشترك فيها السلطات المختصة ، وكذلك الأوساط الصحفية في جميع الدول العربية من أجل الضغط على الجانب الألماني من خلال إظهار العواقب الخطيرة التي ستجرها إتفاقية التعويضات على العلاقات التقليدية بين ألمانيا والبلاد العربية .

وأوضح رئيس الوفد العربي أن هذه الحملة يجب أن توضح للشعب الألماني أن التصديق على الإتفاقية المذكورة يمكن أن تؤدي إلى قطع العلاقات الاقتصادية ، كما أشار إلى أن هذا الموقف الحازم سيقوي مركز الوفد في محادثاته مع الأوساط الرسمية وغيرها ، مؤكداً على أن هذا هو السلاح الوحيد الفعّال لنجاح مهمة الوفد في ألمانيا [٤٦].

وأما على مستوى اللقاءات الرسمية ، فقد اجتمع الوفد العربي بهاليشتين

وكيل وزارة الخارجية الألمانية ثلاثة اجتماعات ، ففي الاجتماع الاول عرض هاليشتين الأسباب التي دعت الحكومة الألمانية لعقد اتفاقية التعويضات مع إسرائيل ،موضحاً أن ألمانيا لم تقصد بالإتفاقية الإساءة إلى أي طرف ثالث خاصة العرب ، وفي الاجتماع الثاني عرض الوفد العربي وجهة نظره والتي تتلخص في :

١ - العرب يودون الاحتفاظ بالصداقة العربية الألمانية وأنهم يودون انقاذ تلك الصداقة التي ستتصدع حتما إذا أُبرمت الاتفاقية .

٢ - إسرائيل في حالة حرب مع الدول العربية فعلى ألمانيا التزام واجب الحياد .

٣ - التعويضات لإسرائيل ستقضي على التوازن الحالي في الشرق الأدنى وستشجعها من جديد على القيام بسياسة عدوانية ضد الدول العربية .

٤ - إسرائيل ليست وريثة شرعية لليهود وألمانيا ترتكب خطأً قانونيا لأنها أول دولة تعترف بهذا المبدأ الخطير .

٥ - إسرائيل لا تعترف بحق التعويض إلى اللاجئين العرب ولا تعترف بقرارات الأمم المتحدة فكيف تعترف الحكومة الألمانية بحق لاجئي اليهود إلى إسرائيل ؟ وأن العرب قاسوا من ظلم اليهود أكثر مما قاساه يهود ألمانيا من ظلم النازي .

٦ - هدف الصهيونية كان جلب أكبر عدد من يهود العالم إلى إسرائيل ، فالقول بأن إسرائيل أوت اليهود الذين طردهم النازي تشويه للحقائق ، فإسرائيل لم تكن موجودة عندما كان النازي في الحكم ، وإدعاء ألمانيا بأن اللاجئين اليهود الألمان في إسرائيل نصف مليون مبالغ فيه إذ أن مجموع اللاجئين من البلاد التي كانت خاضعة لإشراف النازي هو ١٥٢,٠٠٠ لاجئ بناء على تحقيق لجنة أوفدتها الولايات المتحدة الامريكية لدراسة وضع يهود أوروبا .

٧ - القول بأن ألمانيا كانت تحت ضغط عند إبرام الاتفاقية مخالف للواقع ،

إذ لدى العرب مذكرات من الحكومات الأمريكية و البريطانية والفرنسية تقول فيها أنها لم تتدخل في هذا الموضوع .

وكما هو متوقع فقد حاول هاليشتين في رده تبرير تمسك ألمانيا بالاتفاقية ، مؤكدا على أن الحكومة الألمانية ترى أن هذا الاتفاق جزء من سياستها العالمية التي ستعيدها إلى الأمة الغربية ، كما أشار إلى أن ألمانيا تعلم أن الاتفاقية ستضر بمصالح العرب ، وأنها ستسعى لتلافي ذلك مستندين على الصداقة التقليدية بينها وبين العرب .

أما في الاجتماع الثالث ، فقد عرض الوفد العربي اقتراحين لإيجاد حل في مصلحة الطرفين جاء نصهما كما يلي :

أ – إرجاء إبرام الاتفاقية حتى تنظر الأمم المتحدة قضية فلسطين .

ب – تسليم التعويضات إلى الأمم المتحدة لتبت فيها حسبما تقتضيه العدالة.

وطلب الوفد من هاليشتين عرض الاقتراحين على الحكومة الألمانية ومعرفة ردها عليهما.

ولكن هاليشتين أجاب بأنه يتحدث بإسم الحكومة الألمانية فجاء رده على الاقتراح الأول بما سبق أن ذكره في الاجتماع الأول حول دوافع ألمانيا في دفع التعويضات لإسرائيل. أما الاقتراح الثاني فأجاب بأنه غير ممكن لأن دافع الضرائب الألماني يريد أن يعرف لمن ستدفع هذه التعويضات .

وبعد أن رفض هاليشتين اقتراحات الوفد العربي قدم بعض الحلول تمثلت في :

أ – تساعد ألمانيا البلدان العربية بعقد معاهدات تجارية .

ب – تشترك هيئة دولية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية واشترط أن توافق إسرائيل على ذلك .

وأمام ذلك ، أعلن الوفد العربي بأنه سيخبر حكوماته بإصرار الحكومة

الألمانية على اتفاقية التعويضات ، وسينتظر تعليماتها ، فُنصح أعضاء الوفد العربي بالعودة إلى حكوماتهم لتوضيح موقف الحكومة الألمانية من الاتفاقية وأن يستمر الاتصال في موضوع الاتفاقية بواسطة الطرق الدبلوماسية . وهو ما يعني انتهاء وفشل مهمة الوفد العربي في ألمانيا ، وصدم هاليشتين أعضاء الوفد العربي بحديثه إليهم بأنهم كان يجب أن يفهموا قبل حضورهم إلى ألمانيا أنه لا يمكن قبول أي اقتراح يرمي إلى منع إبرام أو تأجيل الاتفاقية أو إحداث أي تغيير بها وأضاف هاليشتين قائلاً " يبدو أن من نصحكم كان مخطئاً في نصحه " ولم يكتف هاليشتين بذلك ، بل أكد على أنه لا يمكن قبول بقاء الوفد العربي في ألمانيا ومحاولته التأثير على الدوائر السياسية للحيلولة دون إبرام اتفاقية التعويضات (٤٧).

وأمام ذلك لم يكن متوقعا أن تأتي بجديد لقاء رئيس الوفد العربي مع المستشار الألماني أديناور في ٢٨ أكتوبر ١٩٥٢ ، حيث أعاد أديناور التأكيد على إصرار ألمانيا على تنفيذ اتفاقية التعويضات لإسرائيل (٤٨).

وعلى الرغم من ذلك ، فقد واصل الوفد اتصالاته مع قيادات الأحزاب الألمانية ، ومع أكثر أعضاء اللجنة السياسية البرلمانية التي ستدرس اتفاقية التعويضات قبل طرحها للتصويت في البرلمان الألماني، كما قام الوفد العربي بالاتصال بكثير من أقطاب الصناعة والاقتصاد. فقد كان الوفد العربي يعتقد أن الوقت لم يفت بعد، لأن عرض اتفاقية التعويضات على البرلمان قد يتأخر، وأن أكثر ما يؤثر على الألمان هو إمكانية مقاطعتهم اقتصاديا ، ولذا أعاد الوفد تأكيده على أن التهديد العربي بقطع علاقاته الاقتصادية مع ألمانيا سيكون له أكبر الأثر في تعطيل أو تأجيل إبرام اتفاقية التعويضات (٤٩).

واستمراراً لجهوده ،وفي محاولة أخيرة لإنجاح مهمته في ألمانيا ، عقد الوفد العربي مؤتمراً صحفيا في القنصلية المصرية بفرانكفورت في ١٢ نوفمبر ١٩٥٢ وذلك لإبداء رأي الدول العربية في موضوع اتفاقية التعويضات لرجال الصحافة والرأي العام الألماني.

وقد دعا الوفد العربي جميع رجال الصحافة الألمانية والأجنبية ومندوبي شركات الأنباء ومحطات الإذاعة ، وحضر الاجتماع نحو ١١٠ صحفياً ، وقد أبدى الصحافيون اهتماما كبيرا جدا بما قيل في المؤتمر ، ودلت أسئلتهم العديدة على هذا الاهتمام ، وعلى تأييدهم لوجهة النظر العربية ، وقد ذكر كمال الدين جلال الملحق الصحفي بالقنصلية المصرية بفرانكفورت بأن الصحف الألمانية ظهرت في اليوم التالي للمؤتمر وعلى صدر صفحاتها جميعا أنباء مفصلة عما قيل في المؤتمر ، وهو ما اعتبره انتصاراً كبيراً للوفد العربي ، بل لعله أكبر نجاح أحرزه الوفد طيلة إقامته في ألمانيا (٥٠).

ولكن ذلك لم يغير من الأمر شيئاً حول فشل مهمة الوفد العربي في إثناء الحكومة الألمانية عن المضي قدماً في التصديق على اتفاقية التعويضات لإسرائيل .

وأمام ذلك ، بعثت اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية بمذكرة إلى الحكومة الألمانية في ١٢ نوفمبر ١٩٥٢ أكدت فيها أنه نظراً للحالة الخطيرة التي أوجدتها الحكومة الألمانية في التصديق على الاتفاقية الألمانية – الإسرائيلية، فإن الدول العربية تشعر بأنها قد تضطر إلى قطع العلاقات الاقتصادية مع ألمانيا الاتحادية فوراً، كما أنها تحتفظ لنفسها أيضا بالحق في إتخاذ الإجراءات الملائمة لحماية مصالحها في حالة التصديق .وأبانت مذكرة اللجنة السياسية أنه لما كانت الدول العربية تأمل في ألا تضطر إلى اتخاذ أي إجراء من هذا النوع فهي تنتظر أن تقوم جمهورية ألمانيا الاتحادية فوراً بعمل يتفق مع ما عرضه من بدء محاثات مع الدول العربية بالطرق الدبلوماسية(٥١).

وفي الاطار ذاته التقى اللواء محمد نجيب بكافري Caffary السفير الأمريكي بالقاهرة في ١٢ أكتوبر ١٩٥٢ ، حيث أبلغه بأن جامعة الدول العربية طلبت منه التحدث إليه من أجل أن تقوم الإدارة الأمريكية بنصيحة ألمانيا بعدم التصديق على اتفاقية التعويضات مع إسرائيل، وذكر نجيب بأن معظم الدول العربية تعتقد بأن إقدام ألمانيا على عقد اتفاقية التعويضات مع إسرائيل كان

بسبب الإلحاح الأمريكي .وأضاف نجيب في حديثه مع جفري بأنه لا يمكنه إطلاقا توقع تأثير هذا الخلاف حول مسألة التعويضات على مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية، كما أكد على أن الدول العربية ستقوم بقطع علاقاتها الاقتصادية مع ألمانيا إذا ما قامت بالتصديق على اتفاقية التعويضات مع إسرائيل(٥٢).

لم يقدم العرب على المقاطعة الاقتصادية لألمانيا، وظل قرار المقاطعة الاقتصادية كلاما في الهواء، وبالتالي مضت ألمانيا في اتجاه تطبيق الاتفاقية، وهو ما حدث بالفعل في١٨ مارس ١٩٥٢ .

السياسة العربية في مواجهة تطبيق اتفاقية التعويضات :

في مارس ١٩٥٣عرضت اتفاقية التعويضات الألمانية لإسرائيل على البرلمان الألماني لأخذ الموافقة عليها ، ويبدو أن العرب لم يفيقوا من غفوتهم بعد أن كان يحدوهم الأمل حتى اللحظات الأخيرة في تراجع ألمانيا عن اتفاقية التعويضات ، ففي ١٨ مارس ١٩٥٣ بعث ظافر الرفاعي وزير الخارجية السوري ببرقية إلى المستشار الألماني أديناور يرجوه فيها أن يعمل على تأجيل إبرام الاتفاقية حتى تصل ألمانيا مع العرب إلى حل للمشكلات التي نجمت عن هذه الاتفاقية (٥٣).

ولعل أبلغ رد على هذه البرقية يمكن أن نجده فيما قاله أديناور في نفس يوم وصولها ، حيث ألقى بيانا في البرلمان الألماني جاء فيه :

" إن القنطرة التي يجب أن نعبر عليها نحن الألمان في هذه القضية ، تقودنا إلى اليهود الذين أضيروا واضطهدوا بإسم ألمانيا ، ولا تقودنا إلى العرب بل إلى إسرائيل .. ولا يمكن ولن يعوقنا أصدقاء ألمانيا العرب عن فعل ما يمليه ضميرنا وشرفنا " (٥٤).

وبالفعل فقد وافق البرلمان الألماني في ١٨ مارس ١٩٥٣ على اتفاقية التعويضات الألمانية لإسرائيل - وجاءت أغلبية الموافقين من الحزبين الكبيرين الحزب المسيحي الديمقراطي (حزب المستشار أديناور) وحزب الاشتراكيين

الديمقراطيين ، بينما كان أغلب المعارضين من أحزاب اليمين وأحزاب اليسار المتطرفة التي صرحت بأنها ترفض الاتفاقية لأن الواجب أن يُعوض اليهود أفراداً كل عما أصابه من ضرر (٥٥).

وقد حمّل مأمون الحموي مستشار المفوضية السورية في بون الحكومة الألمانية مسئولية التصديق على اتفاقية التعويضات ، مدللاً على ذلك بأن عدد الأصوات بالبرلمان الألماني التي كانت ضد الاتفاقية وعدد الممتنعين عن التصويت كان أكبر من عدد الذين أعطوا أصواتهم إلى جانبها (٥٦).

وعلى أية حال ، فبعد التصديق على اتفاقية التعويضات من البرلمان الألماني ، لم يكن أمام العرب إلا الاستمرار في خوض معاركهم السياسية في مواجهة تطبيق هذه الاتفاقية ، لعلهم يتمكنوا من إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الخطر الداهم الذي أحاط بهم .

ولذا، فقد وصف مأمون الحموي مستشار المفوضية السورية في بون التصديق على اتفاقية التعويضات بالنكبة نظرا لأن ما ستدفعه ألمانيا لإسرائيل على مدى ١٢ سنة هو ٣,٥ مليار مارك ألماني ، وهو ما يعادل تسليح سوريا لمدة مائة عام ، وكذلك الحال بالنسبة للدول العربية الأخرى ، مشيرا إلى أن هذه الاتفاقية عمل يهدد سلامة البلاد العربية ، وأما عن كيفية تعامل العرب مع الواقع الجديد الذي فرضه التصديق على اتفاقية التعويضات ، فرأى مأمون الحموي أن قطيعة ألمانيا الاقتصادية كان سلاح الدول العربية للحيلولة دون إبرام الاتفاقية ، أما وقد أبرمت فإن هذه القطيعة لن تفيد الدول العربية ولن تؤد إلى تأثير كبير على رجال الحكم في ألمانيا .

وأيضا فقد وضع السفير المفوض بالسفارة المصرية بدمشق في ١٩ إبريل ١٩٥٣تصوراً لمقاومة تنفيذ اتفاقية التعويضات وجاء فيه :

أولا – وضع إسم الشركات الألمانية التي تورد إلى إسرائيل في القائمة السوداء الخاصة لمقاطعة إسرائيل ، لأن هذا سيعرقل تنفيذ الاتفاقية ، إذ أن

الشركات الألمانية لن تتنازل عن سوق أربعين مليون عربي لتستبدل به سوق مليون ونصف إسرائيلي ، وفي الوقت نفسه لا يعتبر هذا قطيعة إقتصادية شاملة بين الحكومات العربية والحكومة الألمانية .

ثانيا - أن تفاوض الحكومات العربية الحكومة الألمانية لمنع تصدير المواد ذات الأهمية الحربية إلى إسرائيل حتى لا تستخدم في أغراض التوسع والعدوان.

ثالثا - أن يخصص مبلغ للدعاية بألمانيا لتوجيه الرأي العام الألماني ويكون هذا المبلغ تحت تصرف مندوب من جامعة الدول العربية يعمل ويتعاون مع البعثات الدبلوماسية العربية في ألمانيا .

رابعا - إذا رفضت الحكومة الألمانية أي تفاهم ولم تغير سياستها وتمتنع عن تصدير المواد الحربية إلى إسرائيل فيجب قطع العلاقات الدبلوماسية معها دون قطع العلاقات الاقتصادية والقنصلية ومنع رعاياها من العمل بالبلاد العربية[٥٧].

وكانت جامعة الدول العربية قد رحبت باقتراح موسى الشابندر وزير العراق في دمشق لمقاطعة المصانع والشركات الألمانية التي تمول برنامج تعويض إسرائيل [٥٨].

وفي اللحظة التي كانت تتطلب موقف عربي موحد وقوي في مواجهة خطر تنفيذ اتفاقية التعويضات الألمانية لإسرائيل ، بدا أن هذه اللحظة لم تحن بعد، ففي ٩ إبريل ١٩٥٣ ، وافق مجلس جامعة الدول العربية على قرار اللجنة السياسية الآتي: " عادت اللجنة إلى بحث موضوع اتفاقية التعويضات الألمانية لإسرائيل ، وقد أحيطت علما بأن بعض الحكومات العربية تقوم بمباحثات مع وفود من ألمانيا الغربية كما أنه يتوقع أن تبدأ مثل هذه المباحثات مع حكومات عربية أخرى . وقد رأت اللجنة إرجاء النظر في تحديد الموقف حول هذا الموضوع إلى أن يتجلى أمر الأبحاث الآنفة الذكر دون أن يكون هناك إخلال بما أصدره مؤتمر ضباط المقاطعة من تواصي في هذا الشأن " [٥٩].

ويرتبط بذلك ما جاء في تقرير لإدارة المخابرات الحربية المصرية في مايو ١٩٥٣ حيث ذكرت الإدارة أنها حصلت على معلومات مؤكدة عن اتفاق تم بين الحكومة اليمنية وحكومة ألمانيا الغربية ، تمنح بمقتضاه ألمانيا قرضاً إلى اليمن قدره ٥٠ مليون جنيه نظير استغلال الشركات الألمانية مناجم الفحم والحديد الموجودة باليمن [٦٠].

وأما على الجانب الآخر ، فقد أخذت سلع ألمانيا ترد إلى إسرائيل وفقا لاتفاقية التعويضات في النصف الثاني من عام ١٩٥٣، وقد استحوذت ألمانيا الغربية على المركز الرابع بين الدول الموردة لإسرائيل في عام ١٩٥٣ [٦١].

ولم يقف الأمر عند ذلك ، فقد تواردت أنباء من البعثات العربية في ألمانيا في ٢٦ أغسطس ١٩٥٤ حول سعي إسرائيل إلى عقد قرض مع ألمانيا الاتحادية بقيمة ١٠٠ مليون دولار [٦٢]، وهو ما دعا اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لمناقشة المسألة وصدور قرار مجلس الجامعة العربية في ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤، والذي نص على : " تبذل الحكومات العربية المساعي للأزمة للتثبت من الأخبار التي وردت من البعثات العربية في ألمانيا والمتعلقة بسعي إسرائيل لعقد قرض بمائة مليون دولار من البيوتات المالية ، واتخاذ الوسائل اللازمة لإحباط ذلك المسعى " [٦٣].

ولكن جاءت مذكرة وزارة الخارجية السورية إلى الأمانة العامة بجامعة الدول العربية في ٦ أكتوبر ١٩٥٥ لتؤكد على استمرار حالة ضعف الموقف العربي في التعامل مع قضية تزداد خطورتها وتهديدها للعالم العربي يوما بعد يوم .

ففيما يتعلق بالموقف الألماني فقد أوضحت المذكرة السورية أن موقف الحكومة الألمانية من التعويضات واضح ومعروف، وبصورة خاصة بالنسبة لمساعي الجانب العربي المتعلقة بتطبيق اتفاقية التعويضات ، فالسلطات الألمانية تستبق رغبات إسرائيل في استثمار الاتفاقية إلى أبعد حد ممكن .

وأما عن الموقف العربي فقد جاء في المذكرة السورية " ولا يخفى أن موقف

الجانب العربي من حكومة بون يعتبر من العوامل التي دعت هذه الحكومة إلى الاستمرار في سياستها نحو البلاد العربية ونحو إسرائيل ، إذ أن الكثرة الغالبة من المسئولين في الحكومات العربية يشيدون بحرارة بالصداقة الألمانية العربية ويعطفون على القضية الألمانية كما أن العلاقات الاقتصادية الألمانية بالعالم العربي تزدهر عاما بعد عام في شتى النواحي، ولم تؤثر فيها عمليا اتفاقية التعويضات لإسرائيل، ولا يزال الاعتقاد سائدا في البلاد العربية بأن الشعب الألماني يتربص باليهود، وأنه حليف طبيعي للعرب ضد اليهود مع أن الاعتماد على هذه الأساطير كلفنا وسيكلفنا غاليا "[٦٤].

وقد اطلعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية على المذكرة السورية الأنفة الذكر في ١٤ أكتوبر ١٩٥٥، ورأت اللجنة تعميمها على وزراء خارجية الدول العربية ، وكذلك ممثلي العرب لدى ألمانيا للافادة منها في بذل المساعي الدبلوماسية اللازمة، وإحباط المناورات اليهودية مع تبصير الرأي العام بحقائق الموضوع[٦٥].

ومع أهمية وخطورة ما ورد في مذكرة وزارة الخارجية السورية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ٦ أكتوبر ١٩٥٥، أعدت وزارة التجارة والصناعة المصرية مذكرة في ٥ مارس ١٩٥٦ أيدت فيها رأي الخارجية السورية في ضرورة إجماع الدول العربية على مراجعة موقفها السياسي والاقتصادي من حكومة بون في ضوء الواقع وضوء الموقف الدولي وصالح العالم العربي ، وذلك لتحديد السياسة العربية الاقتصادية التي يتعين اتخاذها والمضي في تنفيذها حتى لا تقع الدول العربية في تجارب السنين الماضية وما لحقها من فشل في مقاومة اتفاقية التعويضات ، وما تبع ذلك من خسارة مادية وأدبية للعرب[٦٦] .

ومع ذلك لم نشهد موقفاً عربياً حازماً تجاه مخاطر تطبيق اتفاقية التعويضات الألمانية لإسرائيل ، وحتى الخطوة التي اتخذتها جامعة الدول العربية في تلك الفترة بإنشاء مكتب للجامعة في ألمانيا لمراقبة تطبيق تلك الاتفاقية ، وكذلك للدعاية للقضايا العربية ، لم يكن متوقعا أن تحقق نتائج ملموسة، ويؤكد

ذلك شكوى مدير مكتب الجامعة في ألمانيا من الموقف الألماني المعادي لأية نشاطات يقوم بها المكتب (٦٧).

ولم تعبأ ألمانيا بالعرب ومضت في تنفيذ التزاماتها تجاه إسرائيل وقد كشف العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ حقيقة المؤامرة الاستعمارية ضد مصر العرب ، فقد أثبت العدوان الثلاثي دور ألمانيا الاتحادية كشريك، حقق تضامنه عن طريق تصدير المعدات الحربية والوسائل المالية إلى دولة إسرائيل المعتدية، ويعد هذا الأمر بمثابة تأييد صريح للعدوان من جانب العسكرية الألمانية وقد تعللت ألمانيا بحجة الالتزامات الأدبية المترتبة على اتفاقية التعويضات ، واستمرار الالتزامات المترتبة على المعاهدات الاقتصادية و العسكرية بين البلدين (٦٨).

وفي ١٥ أغسطس عام ١٩٥٨ ظهر تقرير حكومة ألمانيا الاتحادية حول الاستمرار في تنفيذ اتفاقية التعويضات ، وتبين منه أنه تم دفع مبلغ مليار و ٦٥٠ مليون مارك ألماني لإسرائيل ومؤتمر التعويضات الألمانية لليهود حتى ٣١ مارس ١٩٥٨ (٦٩).

وإلى جانب ذلك ، فقد بدأت ألمانيا في عام ١٩٥٩ في تزويد إسرائيل بالأسلحة بطريقة سرية، وقد قامت فرنسا بدور الوسيط وتسهيل انتقال المعدات من ألمانيا إلى إسرائيل ، ومع حلول عقد الستينات بدأت كميات الأسلحة في التزايد كما أخذت ألمانيا تقوم بتدريب القوات العسكرية الإسرائيلية على استخدام الأسلحة الحديثة (٧٠).

وكان عام ١٩٦٠ نقطة تحول في العلاقات بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل ، ففي مارس ١٩٦٠ عقد في نيويورك اجتماع سري بين كل من المستشار الألماني أديناور وبين بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل ، وأكدت هذه المباحثات سياسة ألمانيا المماثلة لإسرائيل ، فقد تعهد أديناور بتوريد أسلحة الجيش الألماني إلى إسرائيل ، كما تعهد بأن تقوم ألمانيا الاتحادية بتوريد معدات حربية خاصة بما

قيمته ٣٢٠ مليون مارك ألماني. ولم تكن الاتفاقية العسكرية لتوريد المعدات الحربية المطلوبة لإسرائيل هي النتيجة الوحيدة لاجتماع أديناور - بن جوريون في نيويورك ، فقد تم الاتفاق على اعطاء إسرائيل قرض ألماني قيمته ٥٠٠ مليون دولار(٧١).

و جاء الرد العربي في قرار مجلس جامعة الدول العربية في جلسته المنعقدة في الأول من إبريل ١٩٦١، أن مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين بجامعة الدول العربية اطلع على العديد من المذكرات والتقارير المتعلقة بالقرض الألماني لإسرائيل وخطورته، وخاصة مذكرة اجتماع رؤساء البعثات الغربية في بون بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٦٠ ، ووقف على نتائج مساعدات ألمانيا الاتحادية لإسرائيل في التقدم الاقتصادي والعسكري وما تنطوي عليه من مخاوف وتشجيع للهجرة إلى إسرائيل، ويشير إلى أن أية مساعدة جديدة لإسرائيل تؤدي إلى مساعدتها في نواياها وأعمالها العدوانية وتضر بالمصالح العربية أكبر ضرر. ولذا فقد وافق مجلس جامعة الدول العربية على توصية مؤتمر أجهزة فلسطين بالتأكيد على الحكومات العربية بشأن الاتصال بالشركات والمؤسسات الأجنبية العاملة في البلاد العربية، مع رجائها موالاة بذل المساعي لدى الحكومات الأجنبية، وبصفة خاصة ألمانيا الغربية بغية حملها على عدم إمداد إسرائيل بقروض أو تشجيع رؤوس الأموال الخاصة برعاياها على الاستثمار في إسرائيل(٧٢).

ويلاحظ أنه مع السرية التي أُحيطت في ذلك الوقت بصفقة الأسلحة الألمانية لإسرائيل ، والتي تم الاتفاق عليها بين أديناور وبن جوريون ، فقد ارتكزت ردود الأفعال العربية على خطورة القروض الألمانية لإسرائيل على المصالح العربية .

ولم يطرأ على الموقف العربي في تلك الفترة ثمة تغيير تجاه قضية التعويضات الألمانية لإسرائيل ، فقد اكتفت جامعة الدول العربية بإصدار القرارات والتوصيات التي لم يكن لها تأثير على استمرار الدعم الألماني

لإسرائيل .

ويؤكد ذلك التوصيات التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية في جلسته المنعقدة في ٢ إبريل ١٩٦٣ حيث أوصى بما يأتي :

١ - توجيه عناية الدول العربية إلى بذل المزيد من المساعي للحيولة دون حصول إسرائيل على تعويضات جديدة .

٢ - أن تبصر الدول العربية الحكومة الألمانية بحقيقة النوايا الإسرائيلية العدوانية و ما يترتب على تقويتها مما تحصل عليه من عون بإسم التعويضات من تهديد للأمن وإخلال بالسلام في المنطقة .

٣ - إجراء دراسات شاملة للعلاقات الألمانية الإسرائيلية ، وأثرها على علاقات العرب بألمانيا تيسيراً لتقدير أتم وأدق للموقف .

وإلى جانب ذلك فقد خاض العرب معركة سياسية أخرى ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بقضية التعويضات الألمانية لإسرائيل ، ألا وهي مسألة إقامة علاقات دبلوماسية بين ألمانيا وإسرائيل .

الموقف العربي وإقامة علاقات دبلوماسية بين ألمانيا و إسرائيل :

كان توقيع اتفاقية التعويضات الألمانية لإسرائيل في ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ بمثابة الدخول في أول علاقات رسمية تتم دستورياً بين إسرائيل وألمانيا الاتحادية ، ومع ذلك فإن مدى بعد كلا الجانبين عن استئناف العلاقات الطبيعية قد وضح في طول المدة التي مضت قبل أول اجتماع بين المستشار الألماني أديناور وبن جوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي في مارس ١٩٦٠ (٧٣).

وعلى أية حال، فبعد توقيع اتفاقية التعويضات الألمانية لإسرائيل أصبح واضحا لكل فرد التزام ألمانيا الاتحادية بدفع التعويضات يتطلب سياسة جديدة من جانب إسرائيل تجاه الدولة التي أمدتها بدعم مالي هام ، ومن ثم فإنه يجب

على إسرائيل والحركة الصهيونية أن تضعا في الإعتبار أن ألمانيا الاتحادية ستصبح شيئا فشيئا حليفة لإسرائيل ، ينبغي أن ترد لإسرائيل اعتبارها ، وهذا الأمر يتطلب عقد اتفاقية دولية جديدة لتبادل العلاقات الدبلوماسية ، ولا شك أن اتفاقية التعويضات قد فتحت الطريق واسعاً أمام هذا الأمر (٧٤).

ففي ٤ مارس ١٩٥٣ ألقى أديناور بياناً في البرلمان جاء فيه : " يحدونا أمل كبير في أن يؤدي إبرام هذه المعاهدات إلى علاقات جديدة بين الشعب الألماني والشعب اليهودي ، بل وأيضا إلى إعادة العلاقات الطبيعية بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وإسرائيل ، وسنصفح عما سلف متحلين بالصبر ويجب الوثوق في تأثير استعدادنا لدفع التعويضات وفي قوة الزمن الشافية ، ورغماً من غموض موقف إسرائيل ، إلا أنه من الممكن القول أن كلا البلدين قد اعتبر توقيع الاتفاقية خطوة أولى نحو العلاقات الطبيعية " (٧٥).

وإذا كان الاهتمام العربي في تلك الفترة انصب على مواجهة قضية التعويضات الألمانية لإسرائيل إلا أن مسألة إقامة علاقات دبلوماسية بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل كانت تمثل أيضا تهديدا للمصالح العربية ، ولذلك كانت هناك جهود عربية دائمة لعدم إحراز أي تقدم للتقارب الألماني الإسرائيلي في هذا الشأن .

ففي ٥ نوفمبر ١٩٥٣ بعث القائم بالأعمال بالسفارة المصرية بعمان بمذكرة إلى الخارجية المصرية أوضح فيها أنه التقى بوزير ألمانيا المفوض الذي أخبره بأن وزير الخارجية الألماني قد صرح لوزير العراق المفوض " بأن ألمانيا لن تقدم في الوقت الحاضر على انشاء علاقات سياسية مع إسرائيل ".وجاء تعليق السفارة المصرية بعمان على ذلك بأنها تعتقد بأن ألمانيا عازمة على المضي في إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، وأنها تنتظر فقط الوقت المناسب ، ولذا أوصت بضرورة معالجة الأمر بصورة فعالة حتى لا تستفيد منه إسرائيل ، وعلى كل فقد مرت فترة هدوء لم تثر فيها مسألة إقامة العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل ، حتى عادت مرة أخرى للظهور على سطح الأحداث

السياسية في أوائل عام ١٩٥٦ ، ففي ٤ فبراير ١٩٥٦ بعثت السفارة المصرية ببون ببرقية إلى الخارجية المصرية حول ما وصل إليها من معلومات عن مباحثات ناحوم جولدمان رئيس الوكالة اليهودية العالمية مع المستشار الألماني أديناور، وذلك من أجل إقامة علاقات دبلوماسية بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل، وقد نفى مستشار السفارة الألمانية بالقاهرة هذا الأمر وأكد أنه ليس لدى حكومة ألمانيا الاتحادية أي رغبة في إنشاء علاقات سياسية مع إسرائيل[٧٦].

وفي الأول من إبريل عام ١٩٥٦ أرسلت وزارة الخارجية المصرية مذكرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تضمنت أن وزير الخارجية الألماني سيبحث في ٢ إبريل ١٩٥٦ في مؤتمر في استانبول مع ممثلي بلاده في الشرق الأوسط موضوع العلاقات الألمانية الإسرائيلية، وطالبت الخارجية المصرية بضرورة قيام وزارات الخارجية العربية بمباحثة المسئولين الألمان لدى بلادهم في الموضوع وأن يبذل الممثلون الدبلوماسيون العرب في المنطقة المساعي لدى ممثلي ألمانيا الاتحادية للحيلولة دون تبادل التمثيل السياسي بينها وبين إسرائيل[٧٧].

وفي الإطار نفسه، أرسلت السفارة العراقية بالقاهرة مذكرة في ٨ مايو ١٩٥٦ إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ذكرت فيها بأن وزارة الخارجية العراقية استدعت القائم بأعمال المفوضية الألمانية في بغداد ، وأبلغته مدى الأهمية التي يعلقها العراق وسائر البلاد العربية على ضرورة دوام العلاقات الودية وتنمية التبادل التجاري والاقتصادي بما يعود بمنافع أوسع على المصلحة المشتركة بين الطرفين تلك المنافع التي ستتعرض إلى نتائج لا تخدم مصالح ألمانيا في حالة إقامة علاقات سياسية مع إسرائيل[٧٨].

ومع التزام ألمانيا بتنفيذ اتفاقية التعويضات لإسرائيل بدقة وبلا انقطاع أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ – كما أسلفنا – فقد ألقى المسئولون الإسرائيليون في ذلك الوقت بتصريحات ودية تجاه ألمانيا الاتحادية ، وكان للدوافع الاقتصادية تأثير كبير على وجهة النظر هذه لأن التعويضات الألمانية تشكل من ٢٠ إلى ٣٠ ٪ من مجموع الواردات الإسرائيلية .

وقد لاحظ مراسل جريدة " روندشاو " الألمانية اتجاهات جديدة في العلاقات الألمانية الإسرائيلية في تقرير بعث به في ذلك الوقت من القدس أوضح فيه أنه لم يكن هناك شك في أن إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية بين الحكومتين الألمانية والإسرائيلية ليست إلا مسألة وقت ، وكان بن جوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك يحبذ نفس الرأي وأكد فيه : " إن ألمانيا تسهل لنا الخطوة الأولى لإقامة العلاقات لأنها لا تأبه بالضغوط العربية، وتوال تنفيذ اتفاقية التعويضات دون تردد[٧٩] .

وفي مواجهة ذلك ،قرر مجلس جامعة الدول العربية في ٣٠ مارس ١٩٥٧ الموافقة على توصية اللجنة السياسية الآتية : " أحاطت اللجنة علماً بما ورد في مذكرة الأمانة العامة بشأن المساعي لإنشاء علاقات دبلوماسية بين بعض الدول الأجنبية وإسرائيل ، وتوصي حكومات الدول الأعضاء بمضاعفة بذل الجهود للحيلولة دون دعم مركز إسرائيل الدولي " [٨٠].

وبعد أن أرسلت الخارجية المصرية نص قرار جامعة الدول العربية الصادر في ٣٠ مارس ١٩٥٧ إلى سفارتها في بون بتاريخ ٦ إبريل ١٩٥٧ ، عقد ممثلو الدول العربية ببون عدة اجتماعات للتداول في وسائل إحباط تلك المساعي . وقد أجمع الممثلون العرب في بون على أن الوسيلة الوحيدة للضغط على ألمانيا هو التحرك الفعلي من كافة الدول العربية نحو اتخاذ اجراءات اقتصادية أكيدة ضدها ، كما أكدوا على أن أي عمل فردي تقوم به أية دولة عربية لن يكون له آثر في حمل الحكومة الألمانية على تغيير موقفها تجاه مسألة التعويضات ، وبالتالي تجاه إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل [٨١].

وهكذا كان الدبلوماسيون العرب منذ توقيع اتفاقية التعويضات الألمانية لإسرائيل عام ١٩٥٢ ، يؤكدون دائما على أن الضغط الاقتصادي هو السلاح الفعال في مواجهة التقارب الألماني الإسرائيلي، وهو ما لم يحدث على أرض الواقع ؟ ويبدو أن ذلك يرجع إلى ارتباط العديد من الدول العربية بمصالح اقتصادية كبيرة مع ألمانيا الاتحادية وخاصة ما كانت تقوم به البيوت الألمانية من

مشروعات اقتصادية حيوية ويؤكد ذلك المذكرة التي بعثت بها السفارة المصرية ببون إلى الخارجية المصرية في٥ أكتوبر ١٩٥٧ حيث أوضحت " أن قطع العلاقات التجارية الاقتصادية بين مصر وألمانيا الاتحادية أمر له خطورته، ويجب أن يعمل حسابه قبل الإقدام عليه لتفادي ما قد يترتب عليه من عواقب تضر باقتصاد البلاد " . وقد أبدت مذكرة السفارة المصرية ببون تشككها في جدية بعض الدول العربية في اتخاذ أي إجراء ايجابي ضد ألمانيا الاتحادية إذا ما أقدمت على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، وأن الأمر لن يتعدى الاحتجاج .

ولذلك فقد طالبت المذكرة بضرورة أن تكون جامعة الدول العربية هي الجهة التي تتخذ قراراً جماعياً يصدر عن جميع الدول العربية متضمنا المسلك الذي يتفقون عليه تجاه ألمانيا الاتحادية إذا ما أقدمت على إقامة هذه العلاقة مع إسرائيل(٨٢) .

وأما على الجانب الآخر، فقد سعت ألمانيا إلى طمأنة العرب من خلال تصريحات وزير الخارجية الألماني لممثلي الدول الغربية في بون في ١٢ أغسطس ١٩٥٧ حيث أكد على أن ألمانيا تود أن تحافظ على أواصر الصداقة والود مع الدول العربية والتي تعتز بها كثيرا ، كما أضاف " بأن الحكومة الألمانية لا تفكر في الوقت الحالي في إقامة علاقات مع إسرائيل ، ولا تقدم على أي عمل يؤثر على هذه العلاقات الطيبة مع العرب " ، وأيضا أشار الوزير الألماني إلى بعض التصريحات التي تصدر عن بعض الدول العربية والتي تلوح بالاعتراف بحكومة ألمانيا الديمقراطية ، موضحا أن مثل هذه التصريحات لا تؤتي نفعاً بل لا ينتج عنها إلا استفزاز حكومة ألمانيا الاتحادية وتستخدمها الصحف المعادية وأحزاب المعارضة في إحراج الحكومة (٨٣).

وهكذا وضحت وجهة نظر بون في تلك الفترة تجاه إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، وقد بدت وجهة النظر هذه في البيانات الرسمية ففي ٢٩ أكتوبر ١٩٥٧ أعلن أديناور في بيانه في البرلمان الألماني : " إن علاقتنا مع دول منطقة

الشرق الأوسط طيبة ، فقد وقعت أحداث في السنوات الأخيرة أدت إلى تأزم الموقف في هذه المنطقة وإننا نسعى الأن وفي المستقبل في دعم كل التطورات التي من شأنها إحلال التفاهم في الشرق الأوسط ونتحاشى كل خطوة يمكن أن تؤدي إلى اشتداد الأزمة "[٨٤].

وعلى الرغم من أن لقاء المستشار الألماني أديناور مع بن جوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي في نيويورك في مارس عام ١٩٦٠ قد أكد على سياسة بون المعالئة لإسرائيل فقد شهدت أعوام ١٩٦٠ - ١٩٦١فترة التوسع القوي من جانب المؤسسات الألمانية في أسواق الجمهورية العربية المتحدة، فقد أعلن عزيز صدقي وزير الصناعة في الجمهورية العربية المتحدة في أوائل عام ١٩٦١ أن ألمانيا الاتحادية تشترك في بناء ٧٦ مشروعا صناعيا في الجمهورية العربية المتحدة في حين تشترك الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة ٢٨ مشروعا وبريطانيا ١٩ مشروعا، وإيطاليا ٢٨ مشروعا واليابان ١١ مشروعا. ثم بدأت العلاقات الألمانية الغربية - المصرية، خاصة السياسية في التأزم منذ عام ١٩٦١، وكان العلماء الألمان العاملون في مركزالصواريخ التابع للجمهورية العربية المتحدة أحد الأسباب المستمرة لهذا التأزم .

وعندما أعلنت السلطات المصرية في يوليو ١٩٦٢ عن إطلاق أول صاروخ حربي من منطقة التجارب بالصحراء ، أكدت أن خبراء ألمان يشرفون على هذه الأعمال، ومن ثم طالبت إسرائيل حكومة ألمانيا الاتحادية باتخاذ خطوات معينة لسحب خبراء الصواريخ من الجمهورية العربية المتحدة .

وكانت كل خطوة من جانب حكومة ألمانيا الاتحادية لسحب خبراء الصواريخ الألمان من الجمهورية العربية المتحدة تعتبر في نظر العرب استجابة لطلب الحكومة الإسرائيلية ، وهو أمر كان يعد في نظر الجمهورية العربية المتحدة تهديداً لمصالحها .

وعلى كل ، فقد كان من بين الموضوعات التي شغل بها المستشار الألماني

أديناور نفسه عام ١٩٦٣ وهي السنة الأخيرة من الفترة التي شغل فيها منصبه موضوع إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل ، وكان من المقرر أن يكون ذلك آخر انجاز في عمله من أجل التصالح مع الشعب اليهودي ، وكانت ذروة النجاح تتمثل في تحمل المسئولية النهائية لذلك أثناء شغله منصب المستشارية الألمانية ، ولكن السفير الأمريكي ببون قام في ١٠ سبتمبر ١٩٦٣ بإبلاغ أحد كبار المسئولين في المستشارية الألمانية بوجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمسألة إقامة علاقات دبلوماسية بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل ، حيث أوضح أن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لها نفوذ صغير جدا في العالم العربي ،ولذلك يجب على ألمانيا الاتحادية أن تكون يقظة فيما يتعلق بخطر إقدام الدول العربية على الاعتراف بألمانيا الديمقراطية أو على قطع العلاقات مع بون . كما أضاف السفير الأمريكي بأنه على الرغم من التفهم الكامل لموقف ألمانيا من إسرائيل فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في أن تعرب عن شكوكها الخاصة بالموقف ، ولكنها ستمتنع عن الحديث لصالح أو ضد إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل (٨٥).

وقد أكد هذه المخاوف ما صرح به مايونيكا Mionica عضو البرلمان الألماني في أكتوبر ١٩٦٣ بعد عودته من القاهرة ودمشق، حيث أكد على أنه مقتنع تماما أن إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل سيكون رد البلدان العربية عليه إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية .

وكانت بون تخشى هذا التطور دائما لأنه يعد هزيمة لمبدأ هاليشتين الذي يقوم على إدعاء ألمانيا الاتحادية بأنها الممثل الوحيد الشرعي لعموم ألمانيا ، وقد كان ضغط جانب من الصناعات الكبرى في مسألة العلاقة مع العرب متمشيا مع الخط السياسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية (٨٦).

لذلك فقد جاءت تصريحات المستشار الألماني الجديد إيرهارد Erhard في ٣ ديسمبر ١٩٦٣ عن التخوف الألماني من تداعيات إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، حيث قال : " إن علاقاتنا مع إسرائيل لا يعبر عنها إقامة علاقات

دبلوماسية بقدر ما يعبر عنها التزام الشعب الألماني والعون الذي يعطي فيما يتعلق بما تدين به ألمانيا للشعب اليهودي.. وعلينا أن نعرف أننا اليوم في موقف يجب ألا يُسمح فيه بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل تؤدي إلى بعث مسألة الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديموقراطية " [٨٧].

وفي عام ١٩٦٤ وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية ، قدمت ألمانيا لإسرائيل صفقة دبابات بقيمة ٢٥٠ مليون مارك ألماني ، وقد توقف ٣٠ ٪ من الصفقة حين اكتشفت أمرها وثارت حولها ضجة عربية[٨٨]، ففي أكتوبر ١٩٦٤ شنت صحف القاهرة هجوماً عنيفاً على ألمانيا الاتحادية بسبب صفقات الأسلحة لإسرائيل، وأبلغت بون عن طريق القنوات السياسية أن القاهرة ترى أن وقف صفقات الأسلحة هو الشرط الأساسي لعودة العلاقات الطبيعية، مع ألمانيا الاتحادية حيث أصبحت مسألة اعتراف ألمانيا الاتحادية بإسرائيل أخف ثقلاً على ضوء الحقيقة التي اكتشفت وهى أن ألمانيا الاتحادية تعهدت في اتفاقية سرية مع إسرائيل بتزويد الجيش الإسرائيلي بالأسلحة [٨٩].

وسارعت ألمانيا الاتحادية بإرسال رئيس البرلمان الألماني إلى القاهرة في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٤ ، وكانت مهمته تنحصر في البحث عن رد الفعل الذي يمكن أن يترتب على قرار ألمانيا الاتحادية بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، ولكن المحادثات لم تتوصل إلى اتفاق في مسألة اعتراف ألمانيا الاتحادية بإسرائيل[٩٠]، وليس هناك من شك في أن رئيس البرلمان الألماني قد أشار أيضا خلال زيارته للقاهرة إلى وقف إرسال الأسلحة إلى إسرائيل[٩١] .

وتأكيدا على الموقف العربي الرافض لسياسة ألمانيا الاتحادية الداعمة لإسرائيل، فقد أصدر مؤتمر رؤساء حكومات الدول العربية في يناير ١٩٦٥ قراراً يقضي بإتباع خطة موحدة لمواجهة احتمالات تبادل ألمانيا الاتحادية التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي مع إسرائيل أو دعمها بالمزيد من مجهودها الحربي العدواني ضد العرب [٩٢].

وبلغ التوتر بين ألمانيا الاتحادية والجمهورية العربية المتحدة ذروته بعد الرابع والعشرين من يناير عام ١٩٦٥ عندما نشرت جريدة الأهرام أنباء تفيد أن الرئيس جمال عبد الناصر قد دعا والتر اولبرخت Albrkhitt,Walter رئيس مجلس الدولة بجمهورية ألمانيا الديمقراطية لزيارة الجمهورية العربية المتحدة في فبراير عام ١٩٦٥ ، وقد اعتبر هذا الحدث في ألمانيا الاتحادية بمثابة رد فعل لأزمة السياسة العربية تجاه بون ، وتوسيعا لنفوذ جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وفرصة لاعتراف الجمهورية العربية بها ، وضربة موجعة لمبدأ هاليشتين.

وطبقا للخطوط العريضة لسياسة الحكومة الألمانية قام فيدير Feder السفير الألماني في القاهرة في ٣١ يناير ١٩٦٥ بعقد لقاء مع الرئيس جمال عبد الناصر بخصوص مسألة زيارة أولبرخت ،حيث بدأ السفير الألماني لقائه مع عبد الناصر بأن أخطره بإستدعائه مع بون ، وأنه يرغب في أن يستطع نقل وجهة النظر المصرية كاملة إلى المسئولين فيها ، ثم أضاف بأن كثيرين في ألمانيا يفهمون مشاعر مصر والعرب إزاء صفقة سلاح ألماني لإسرائيل ، ولكنهم جميعاً يتمنون لو أن مصر والعرب استطاعوا تقدير ظروف ألمانيا وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع اليهود وإسرائيل ورد عليه عبد الناصر قائلاً " أنه لابد أن يعرف أن الشعوب العربية تأثرت إلى أبعد مدى من إتفاقية التعويضات التي عقدتها ألمانيا الغربية مع إسرائيل ، وأن هذه التعويضات هي التي أعانت إسرائيل على الحياة في السنوات الحاسمة الأولى من عمرها ، ولقد قبل العرب أن يسمعوا أعذاراً من أصدقائهم الألمان حاولوا بها تبرير اتفاقية التعويضات . ولم تكن هذه الأعذار مقنعة ، ومع ذلك فقد سارت الأمور على نحو أو آخر . وأما الآن فإن الأمور أخذت منحى خطيراً بصفقة الأسلحة . فهذه الصفقة تشجيع صريح لإسرائيل على العدوان ، وهو أمر لا تستطيع مصر ولا بقية الدول العربية أن تسكت عليه " . وتساءل السفير الألماني قائلاً :" إن بون قد تكون مستعدة لأن تفهم حساسية العرب في هذا الصدد ، لكن السؤال الذي يحرج الجميع هو : لماذا يكون الرد على صفقة الأسلحة لإسرائيل هو دعوة اولرخت لزيارة مصر ، وهو أمر غير

مقبول على الإطلاق بالنسبة لألمانيا الغربية ، وعقب عبد الناصر قائلاً " وكذلك تسليح ألمانيا الغربية لإسرائيل بالنسبة لنا هو الأخر أمر غير مقبول على الإطلاق" (٩٣).

وبعد انتهاء مباحثاته مع الرئيس جمال عبد الناصر سافر فيدير إلى ألمانيا الاتحادية، وعلم الرأي العام من فيدير نفسه ، أن الضغط على جمال عبد الناصر لم يأت بالنتيجة المرجوة ، وبعد التشاور مع فيدير وبحث الموقف قررت حكومة ألمانيا الاتحادية تأجيل اتخاذ أية قرارات سياسية أو اقتصادية تجاه الجمهورية العربية المتحدة ، ولم يعد سرا أن الدبلوماسية الألمانية الغربية قد انزلقت إلى طريق مسدود(٩٤) .

وفي ١٢ فبراير ١٩٦٥ أعلن على صبري رئيس وزراء الجمهورية العربية المتحدة أن الصفقات العسكرية الألمانية لإسرائيل قد أوقفت ، وكانت ألمانيا قد اتخذت هذا القرار ، رغبة منها في تخفيف حدة التوتر في العلاقات مع العرب ، لكن هذا الأمر لم يوقف تدفق صفقات السلاح من ألمانيا الغربية لإسرائيل ، بل استمر بشكل أكثر سرية وبطرق غير شرعية (٩٥).

وأما على الجانب العربي ، فقد أيدت الدول العربية موقف الجمهورية العربية تجاه ألمانيا، حيث قررت لجنة الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء العرب في ٢٢ فبراير ١٩٦٥ ما يلي "

١ - تأييد الجمهورية العربية المتحدة في موقفها من إهداء حكومة ألمانيا الغربية السلاح لإسرائيل واعتبار أي إجراء عدائي تتخذه ألمانيا الغربية بسبب هذا الموقف القومي هو عمل عدائي موجه ضد الدول العربية يستوجب اتخاذ موقف موحد تجاهه .

٢ - تقديم حكومة ألمانيا الغربية لإسرائيل السلاح أو أي معونة عسكرية أو مالية أو اقتصادية هو تهديد لشعب فلسطين العربي ولجميع الدول العربية وللسلم العالمي بصفة عامة (٩٦).

وفي ٢٤ فبراير ١٩٦٥ وصل والترأولبرخت إلى القاهرة في زيارة استغرقت ستة أيام ، ووجدت حكومة ألمانيا الاتحادية نفسها مضطرة للقيام بعمل مضاد وتطلب الموقف إجراء مشاورات مع الحكومة الإسرائيلية ، ففي أوائل مارس ١٩٦٥ أرسل المستشار الألماني ايرهارد أحد أعضاء البرلمان الألماني في مهمة خاصة إلى إسرائيل(*) وانحصرت مهمته في القيام بمحادثات ودية مع الساسة الإسرائيليين لتذليل الموقف الصعب الذي وقعت فيه الحكومة الاتحادية من جراء سياستها في الشرق الأوسط والأدنى ، وقدم المبعوث الألماني بناء على تكليف من حكومة بون اقتراحا إلى المسئولين الإسرائيليين نص على : عوضاً عن ايقاف شحنات الأسلحة ستقيم حكومة ألمانيا الاتحادية علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، وستضمن المعونات المتواصلة عن طريق رفع أقساط التعويضات ، وتقدم قرض طويل الأجل لتطوير الاقتصاد الإسرائيلي ، ولكن المشتركين في المباحثات مع بيرنباخ وهم : ليفي أشكول Eshkol,Levi رئيس الوزراء الإسرائيلي وجولدا مائير , Meir Golda وزيرة الخارجية ، وشيمون بيريز Peres Peres Shimon, نائب وزير الدفاع السابق تقدموا إلى ممثل الحكومة الألمانية بالطلبات الآتية :

- لما كانت إسرائيل ترى أن امكانية شراء الأسلحة من البلدان الأخرى من الأمور المستحيلة، فلابد أن تفي حكومة ألمانيا الاتحادية بالتزاماتها الخاصة بتوريد المعدات الحربية طبقا للاتفاقيات المبرمة .

- يجب توقيع حكومة بون على معاهدة لتقديم معونة اقتصادية لإسرائيل مقدارها ٣ مليارات مارك ألماني بعد انتهاء التعويضات الألمانية لإسرائيل .

- يجب أن تصدر حكومة بون بمناسبة إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بيانا مهنيا ، تعترف فيه بالقدس عاصمة لإسرائيل(٩٧) .

وعاد المبعوث الألماني إلى بون وقدم تقريرا عن نتائج مهمته ، وفي ٧ مارس ١٩٦٥ أعلن المتحدث الرسمي بإسم الحكومة الألمانية بأن المستشار ايرهارد قد قرر ما يلي :

١- وقف المعونات الاقتصادية عن الجمهورية العربية المتحدة .

٢ - السعي لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وهدف هذه الخطوة هو جعل العلاقات في وضع طبيعي [٩٨].

وتصرفت الحكومات العربية كما كان متوقعا ، فبادر السيد طالب وزير خارجية العراق بتوجيه حملة شديدة فوصف بيان بون على أنه عمل عدائي لا يتفق مع الصداقة العربية الألمانية التقليدية ، وألغى الملك الحسن الثاني ملك المغرب زيارته المقررة إلى بون ، وفي ١٠ مارس ١٩٦٥ أعلن جمال عبد الناصر أن ألمانيا الاتحادية أسفرت أمام الجمهورية العربية المتحدة عن وجهها كبلد استعماري ، وأن الجمهورية العربية المتحدة قررت معاقبة جميع البلدان الاستعمارية ، وكانت الحملة الصحفية التي اشتعلت في البلدان العربية تهدف إلى إيضاح اتجاه النية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع بون ، و إيقاف شحن البترول وعدم دفع أقساط الديون العربية لألمانيا الاتحادية كما أشير إلى إمكانية الاعتراف بألمانيا الديمقراطية. وازداد الموقف تأزماً عندما أصدرت الحكومة الإسرائيلية في ١٤مارس ١٩٦٥ بيانا قصيرا أعربت فيه عن قبولها لعرض ألمانيا الاتحادية بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في أقرب فرصة[٩٩].

وجاء الرد العربي سريعاً ففي ١٥ مارس ١٩٦٥ قرر مؤتمر وزراء الخارجية العرب ما يلي :

١- سحب جميع السفراء من بون فوراً .

٢- قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية في حالة قيامها بإنشاء علاقات دبلوماسية مع إسرائيل .

٣- إعلان التضامن مع الجمهورية العربية المتحدة في موقفها من ألمانيا الغربية ولجوء الدول العربية إلى قطع علاقاتها الاقتصادية مع ألمانيا الغربية في حالة اتخاذها موقفا عدائيا من أية دولة عربية [١٠٠].

وأمام ذلك حاولت ألمانيا التمهل في الاعلان الرسمي عن إقامة علاقات

دبلوماسية مع إسرائيل ، وذكرت الصحف الإسرائيلية ، أن ألمانيا الغربية تسعى من خلال مبعوثيها إلى البلاد العربية وبخاصة إلى القاهرة للتخفيف من حدة رد الفعل المتوقع من جانب العرب حيال إنشاء هذه العلاقات[١٠١].

ولكن في ١٢ مايو ١٩٦٥أُعلن عن انشاء علاقات دبلوماسية رسمية بين ألمانيا الغربية وإسرائيل إثر تبادل كتابين بين إيرهارد المستشار الألماني وليفي أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلى[١٠٢].

وبطبيعة الحال جاء رد الفعل الفوري من جانب الدول العربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية باستثناء ليبيا والمغرب وتونس[١٠٣]. وأعلنت القاهرة أن ألمانيا الغربية قابلت التحذيرات العربية بالإمعان في سياستها العدائية للعرب[١٠٤].

خاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكننا القول بأن وجود دولة إسرائيل القوية في قلب العالم العربي كان ـ ولا يزال ـ أهم مرتكز لحماية مصالح الدول الاستعمارية في هذه المنطقة المهمة من العالم ، ولذلك فإن مسألة دعم هذه الدول الاستعمارية لإسرائيل قد شهدت العديد من توزيع الأدوار لتحقيق أهدافهم السياسية ، وما قضية التعويضات الألمانية لإسرائيل إلا تحقيقاً لهذه السياسة ، أما عن الموقف العربي ، فعلى الرغم من إدراك العرب لخطورة حصول إسرائيل على التعويضات الألمانية وتداعياتها الجسيمة على حقوقهم ومصالحهم ، بل ومستقبلهم ، فإن هذه الدراسة كشفت عن العديد من الحقائق التي دللت على قصور كبير في تعامل السياسة العربية مع قضية التعويضات الألمانية لإسرائيل بأبعادها الإقليمية والدولية .

وفي اعتقادنا أنه لعل من أسباب ذلك غياب الرؤية السياسية الموحدة للتعامل مع قضية بهذا الحجم من الخطورة ، وكذلك تغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة الأهم ، وبدا ذلك واضحاً في مسألة استخدام سلاح المقاطعة

الاقتصادية العربية للضغط على ألمانيا للتراجع عن سياستها تجاه إسرائيل .

و أمام ذلك ظلت العديد من القرارات العربية التي اتخذت كلاماً في الهواء وحبراً على ورق، ولم تمنع ألمانيا من المضي في تطبيق اتفاقية التعويضات ، وكذلك تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل .

وللأسف الشديد ـ وكالعادة ـ جاء التحرك العربي متأخراً جداً في مواجهة قضية تسليح إسرائيل من القوى الاستعمارية ، فلم يمض وقت طويل على قرار قطع العلاقات مع ألمانيا في منتصف الستينات، حتى وقعت هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ودخل العرب في مرحلة جديدة أكثر ضعفاً وتعقيداً في صراعهم مع إسرائيل .

المصادر والمراجع :

أولاً : الوثائق غيرالمنشورة :

- وثائق عربية غير منشورة :
- - دار الوثائق القومية بالقاهرة :
- أرشيف وزارة الخارجية المصرية :
- الكود الأرشيفي :
- ٠٠٧٨٠٣٩٧٦٩ - ٠٠٧٨٠٣٩٧٧١
- ٠٠٧٨٠٣٩٧٧٢ - ٠٠٧٨٠٣٩٨٠١
- ٠٠٧٨٠٣٩٨٠٤ - ٠٠٧٨٠٤٠١٢٦
- ٠٠٧٨٠٤٠٦٠٥ - ٠٠٧٨٠٤٠٩٧٤
- ٠٠٧٨٠٤١٦٠٧ - ٠٠٧٨٠٤١٦٠٨
- ٠٠٧٨٠٤٨٩٠٥ - ٠٠٧٨٠٩٩٠٥٧
- ميكروفيلم رقم ,٩٩

ثانياً : الوثائق المنشورة :

وثائق عربية منشورة :

- جامعة الدول العربية : قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، الخاصة بقضية فلسطين منذ الدورة الأولى حتى الدورة الخامسة ،القاهرة , ١٩٧٠

- منظمة الامم المتحدة : التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤ ، ملحق للتقرير الاقتصادي العالمي من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٤ ، إدارة الشؤن الاقتصادية والاجتماعية ، نيويورك ، , ١٩٥٥

وثائق أجنبية منشورة :

- Destani , Beitullah (ed) : The Zionist Movement and the Foundation of Is- -
rael 1839 - 1972 Vol 10 : 1948-1972 (Archive Editions 2004).

- Foreign Relation of U.S ,1952-1954 ,Vol, IX .

ثالثاُ : الرسائل العلمية :

- خالدة محمود السيد شادي : العلاقات بين مصر والدولتين الألمانيتين في فترة الخمسينيات والستينات ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، , ١٩٨٧

رابعاً : المراجع العربية و المترجمة :

- تاديوس فاليشيو فسكي : إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، هيئة الاستعلامات ، كتب مترجمة رقم ٧٠٦، القاهرة ، د ت .

- ـــــــــــــ : محور تل أبيب بون وبولندا ، ترجمة المخابرات العامة المصرية ، القاهرة ، د . ت .

- حسين أبو النمل : الاقتصاد الإسرائيلي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ .

– رولف فوجيل : طريق ألمانيا إلى إسرائيل ، ترجمة المخابرات العامة ، رقم ٢٥٤ ، القسم الثاني ، د . ت .

– شول زارحي : أهمية السلام للاقتصاد الإسرائيلي ، بحث في كتاب النزاع العربي الإسرائيلي ، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات ، رقم ٦٣٣ ، د – ت.

– فؤاد مرسي : الاقتصاد السياسي لإسرائيل ، دار الوحدة ،ى بيروت ، ١٩٨٣ .

– محمد حسنين هيكل : حرب الثلاثين سنة الانفجار ١٩٦٧ ، ط ١ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٠ .

– ـــــــــــ : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، الكتاب الثاني ،دار الشروق ، القاهرة ،د.ت.

– محمد فيصل عبد المنعم : نحن وإسرائيل في معركة المصير ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

– مصطفى عبد العزيز : إسرائيل ويهود العالم دراسة سياسية وقانونية ، منظمة التحرير القلسطينية، مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٩ .

– هيئة الموسوعة الفلسطينية : الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الأول ، ط ١ ، دمشق ، ١٩٤٨ .

– وجيه عتيق : السياسة الدولية وخفايا العلاقات المصرية الالمانية ١٩٥٢ – ١٩٦٥، المطبعة الإسلامية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩١ .

– يحيى عرودكي : العلاقات الاقتصادية الخارجية لإسرائيل ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث، بيروت ، ١٩٧١ .

خامساً : المراجع الأجنبية :

– Rabie ,Mohamed: The politics Of Foreign Aid U.S. Foreign Assistance And AID To Israel , (New York, 1988).

- Rabinovich, Itamar (ed) : Israel In the Middle East (Brandeis University press Waltham Massachusetts).

سادساً : الدوريات :

- جريدة الأهرام : ١٩٥٣/ ١٩٦٥ .
- جريدة الجمهورية : ١٩٦٥ .

الهوامش

(١) وجيه عتيق : السياسة الدولية وخفايا العلاقات المصرية الالمانية ١٩٥٢ – ١٩٦٥، المطبعة الإسلامية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩١، ص ٢١ .

(٢) مصطفى عبد العزيز : إسرائيل ويهود العالم دراسة سياسية وقانونية ، منظمة التحرير القلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ص ١٧٧ – ١٧٨ .

(٣) المرجع نفسه : ، ص ص ١٧٩ – ١٨٠ .

(٤) المرجع نفسه : ص ص ١٨٠ – ١٨١ .

(٥) وجيه عتيق : المرجع السابق ، ص ص ٢٣ – ٢٤ .

(٦) المرجع نفسه : ص ص ٢٤ – ٢٥ .

(٧) تاديوس فاليشيو فسكي : إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، هيئة الاستعلامات ، كتب مترجمة رقم ٧٠٦، القاهرة ، د ت ، ص ص ٣٣– ٣٤ .

(٨) المرجع نفسه : ص ص ٣٥ – ٣٦ .

(٩) منظمة الامم المتحدة : التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤ ، ملحق للتقرير الاقتصادي العالمي من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٤ ، إدارة الشؤن الاقتصادية والاجتماعية ، نيويورك ، ١٩٥٥ ، ص ص ١١١ – ١١٢ .

ارتبطت الحركة الصهيونية العالمية منذ البداية بحركة الرأسمالية . وفي بداية القرن العشرين علقت الصهيونية العالمية أملها على ألمانيا ذات الرأسمالية الصاعدة والمنافسة لبريطانيا . وبعد تصريح بلفور وانتصار الحلفاء في الحر العالمية الأولى ، انتقل الولاء إلى بريطانيا التي فتحت أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية . ومنذ الحرب العالمية الثانية نقلت الصهيونية العالمية مقرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأخذت تعلق عليها الآمال .

ومنذ البداية ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المنظم والمحرك لعملية تأسيس إسرائيل . ففيما بين عامي ١٩٤٨ – ١٩٦٢ حصلت إسرائيل من الولايات المتحدة على مبلغ ٣١٨٦ مليون دولار يمثل ٣٣,٨ ٪ من الدخل القومي لإسرائيل وذلك في صورة مساعدات رسمية وغير رسمية . لمزيد من التفاصيل يراجع فؤاد مرسي : الاقتصاد السياسي لإسرائيل ، دار الوحدة ،ى بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ص ٤٤ – ٦٠ .

(١٠) شول زارحي : أهمية السلام للاقتصاد الإسرائيلي ، بحث في كتاب النزاع العربي الإسرائيلي ، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات ، رقم ٦٣٣ ، د – ت ، ص ٤٠ .

(١١) تاديوس فاليشيو فسكي : المرجع السابق : ص ص ٣٥ – ٣٦ .

(١٢) تاديوس فاليشيو فسكي : محور تل أبيب بون وبولندا ، ترجمة المخابرات العامة المصرية ، القاهرة ، د . ت ، ص ٣٦ .

(١٣) تاديوس فاليشيو فسكي : إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، المرجع السابق ، ص ص ٣٦-٣٧ .

(١٤) المرجع نفسه : ص ص ٣٩ - ٤٠ .

(١٥) المرجع نفسه : ص ٢٠ .

(١٦) المرجع نفسه : ص ٢٠ .

(١٧) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، الكتاب الثاني ،دار الشروق ، القاهرة ،د.ت.، ص ٢٩ .

(١٨) وجيه عتيق : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(١٩) المرجع نفسه ، ص ص ٤١ - ٤٢ .

(٢٠) دار الوثائق القومية بالقاهرة : أرشيف وزارة الخارجية المصرية ، الكود الأرشيفي رقم ٠٠٧٨٠٣٩٧٧٢ ، مذكرة وزارة الخارجية اللبنانية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بتاريخ ٣/ ٥ / ١٩٥٢ .

(٢١) المصدر نفسه : ملف تحت عنوان حجز التعويضات التي تطلبها إسرائيل من ألمانيا لحساب لاجئ فلسطين .

(٢٢) المصدر نفسه : إدارة الشئون العربية ، بتاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٥٢ .

(٢٣) المصدر نفسه : السفارة الملكية المصرية بواشنطون ، بتاريخ ٢ / ٧ / ١٩٥٢ .

(٢٤) المصدر نفسه : مذكرة وزارة الخارجية اللبنانية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بتاريخ ١٦ / ٧ / ١٩٥٢ .

(٢٥) المصدر نفسه : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، بتاريخ ٢٤ / ٧ / ١٩٥٢ .

(٢٦) المصدر نفسه : الكود الأرشيفي ، ٠٠٧٨٠٤١٦٠٧ ، القنصلية المصرية فرانكفورت ، سري جدا ، بتاريخ ٥ / ٩ / ١٩٥٢ .

(٢٧) المصدر نفسه : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، بتاريخ ٢٨ / ٨ / ١٩٥٢ .

(٢٨) المصدر نفسه : الكود الأرشيفي ٠٠٧٨٠٤١٦٠٧ ، القنصلية المصرية بفرانكفورت ، سري جداً ، بتاريخ ١٢ / ٩ / ١٩٥٢ .

(٢٩) هيئة الموسوعة الفلسطينية : الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الأول ، ط ١ ، دمشق ، ١٩٤٨ ، ص ص ٢٨٢- ٢٨٧ .

(30) Destani , Beitullah (ed) : The Zionist Movement and the Foundation of Israel 1839 - 1972 Vol 10 : 1948-1972 (Archive Editions 2004) p p 628 - 629 .

(٣١) مصطفى عبد العزيز : المرجع السابق ، ص ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٣٢) يحيى عرودكي : العلاقات الاقتصادية الخارجية لإسرائيل ، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ص ٩٢ - ٩٣ .

لقد مكنت التعويضات الالمانية إسرائيل من إنشاء ١٢ منشأة صناعية و٥ محطات للقوى الكهربائية ، كما مكنتها من تكبير أسطولها التجاري وشبكة مواصلاتها ومن إنشاء مصاف

للبترول ومناجم للنحاس (تاوديوس فاليشيو فسكي : محور تل أبيب بون وبولندا ،المرجع السابق ، ص ٤٣) وقد أدى استخدام أموال التعويضات الألمانية في التنمية الصناعية إلى تخفيف حمل الحكومة الإسرائيلية فاستعملت أموالها و الاخرى في الانفاق على المشاريع واستصلاح صحراء النقب وبناء الطرق، وإعادة تمويل الدين القومي وشراء المواد الغذائية ، (لمزيد من التفاصيل حول التعويضات الألمانية وأثرها في دعم إسرائيل يراجع محمد فيصل عبد المنعم : نحن وإسرائيل في معركة المصير ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ص ٢٨٥ – ٢٩٢) .

(33) Rabinovich , Itamar (ed) : Israel In the Middle East (Brandeis University press Waltham Massachusetts) p.106 .

(٣٤) مصطفى عبد العزيز : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(٣٥) حسين أبو النمل : الاقتصاد الإسرائيلي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٨٣ .

(٣٦) تاوديوس فاليشيو فسكي : إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، المرجع السابق ، ص ص ٥٠ – ٥١ .

(٣٧) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الكود الأرشيفي ٠٠٧٨٠٣٩٨٠١ ، القنصلية المصرية بفرانكفورت ،بتاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٥٣ .

(٣٨) وجيه عتيق : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٣٩) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الكود الأرشيفي ٠٠٧٨٠٤١٦٠٨ ، بتاريخ ١٩ / ١٠ / ١٩٥٢ .

(٤٠) المصدر نفسه : الكود الأرشيفي رقم ٠٠٧٨٠٣٩٧٧١ ، ملف تحت عنوان آراء أفراد وهيئات الشعب الألماني في اتفاقية التعويضات مع إسرائيل .

(٤١) خالدة محمود السيد شادي : العلاقات بين مصر والدولتين الألمانيتين في فترة الخمسينيات والستينات ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٧ ، ص ص ٢١٩ – ٢٢٠ .

(٤٢) تاوديوس فاليشيو فسكي : إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .

(٤٣) جامعة الدول العربية : قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، الخاصة بقضية فلسطين منذ الدورة الأولى حتى الدورة الخامسة ،القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٢٢٤ .

(٤٤) وجيه عتيق : المرجع السابق ، ص ص ٤٩ – ٥٠ .

(٤٥) أرشيف وزارة الخارجية المصرية :الكود الأرشيفي ٠٠٧٨٠٤١٦٠٧ ، سري جدا ، بتاريخ ٢٧/ ١٠ / ١٩٥٢ .

(٤٦) المصدر نفسه : الإدارة العربية ، سري جداً ، بتاريخ ٢٥ / ٧ / ١٩٥٢ .

(٤٧) المصدر نفسه : الكود الأرشيفي ، ٠٠٧٨٠٤١٦٠٨ ، وفد الجامعة العربية ، موجز محضر اجتماع الوفد العربي بالحكومة الألمانية ، سري للغاية ، ٢ / ١١ / ١٩٥٢ .

(٤٨) المصدر نفسه : اجتماع رئيس الوفد العربي مع المستشار أديناور ، ٢٨ / ١٠ / ١٩٥٢ .

(٤٩) المصدر نفسه : وفد الجامعة العربية ، موجز محضر اجتماع الوفد العربي بالحكومة الألمانية ، سري للغاية ، ٢ / ١١ / ١٩٥٢ .

(٥٠) المصدر نفسه : الكود اللأرشيفي : ٠٠٧٨٠٤٠٩٧٤ ، ملف تحت عنوان تقارير فرانكفورت المختلفة ، بتاريخ ١٤/ ١١ / ١٩٥٢ .

(٥١) المصدر نفسه : إدارة الصحافة ، بتاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٥٢ .

(52) Foreign Relation of U.S ,1952-1954 ,Vol, IX, The Ambassador in Egypt (Gaffery) to the department of State ,pp 1052.

(٥٣) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الكود الأرشيفي ٠٠٧٨٠٣٩٨٠١ ، القنصلية المصرية بفرانكفورت ، بتاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٥٣ .

(٥٤) المصدر نفسه .

(٥٥) المصدر نفسه : السفارة المصرية بدمشق ، بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٥٣ .

(٥٦) المصدر نفسه .

(٥٧) المصدر نفسه : الكود الأرشيفي ٠٠٧٨٠٣٩٨٠١ ، السفارة المصرية بدمشق ، بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٠٥٣ .

(٥٨) جريدة الأهرام : ١٧ / ٤ / ١٩٥٣ .

(٥٩) جامعة الدول العربية : المصدر السابق ، ، ص ٢٢٥ .

(٦٠) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الكود الأرشيفي ٠٠٧٨٠٣٩٨٠١ ، الإدارة العربية ، بتاريخ مايو ١٩٥٣ .

(٦١) المصدر نفسه : الكود الأرشيفي ، ٠٠٧٨٠٩٩٠٥٧ ، ملف تحت عنوان النشاط الاقتصادي لإسرائيل ، القنصلية المصرية بلندن، ٢٥ / ٥ / ١٩٥٤ .

(٦٢) المصدر نفسه : الكود الأرشيفي ، ٠٠٧٨٠٤٠٦٠٥ ، ملف تحت عنوان التقارير المختلفة للسفارة المصرية في بون ، سري جدا وعاجل ، بتاريخ ٢٦ / ٨ / ١٩٥٤ .

(٦٣) جامعة الدول العربية : المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

(٦٤) أرشيف وزارة الخارجية المصرية: الكود الأرشيفي ٠٠٧٨٠٣٩٨٠٤ ، سري جدا ، مذكرة الخارجية السورية إلى الجامعة العربية ، بتاريخ ٦ / ١٠ / ١٩٥٥ .

(٦٥) جامعة الدول العربية : المصدر السابق ، ص ٢٢٧ .

(٦٦) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الكود الأرشيفي ،٠٠٧٨٠٣٩٧٦٩ ، وزارة التجارة والصناعة ، بتاريخ ٥ مارس ١٩٥٦ .

(٦٧) المصدر نفسه : الكود الأرشيفي ، ٠٠٧٨٠٤٠١٢٦ ، ملف تحت عنوان مكتب الجامعة العربية في بون ، سري جدا ، بتاريخ ٥/ ٦ / ١٩٥٧ .

(٦٨) تاوديوس فاليشيو فسكي : إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٦٩) المرجع نفسه : ص ٥٨ .

(70) Rabie , Mohamed: The politics Of Foreign Aid U.S. Foreign Assistance And A ID To Israel , (New York, 1988) p. 76.

(٧٠) لمزيد من التفاصيل يراجع تاوديوس فاليشيو فسكي : إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، المرجع السابق ، ص ص ٦٥ – ٦٨ .

(٧٢) جامعة الدول العربية : المصدر السابق ، ص ٢٢٨ .

(٧٣) رولف فوجيل : طريق ألمانيا إلى إسرائيل ، ترجمة المخابرات العامة ، رقم ٢٥٤ ، القسم الثاني ، د . ت ، ص ٢١٧ .

(٧٤) تاوديوس فاليشيو فسكي : إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٧٥) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : ميكروفيلم رقم ٩٩ ، سفارة جمهورية مصر بعمان ، سري جدا ، بتاريخ ٥ / ١١ / ١٩٥٣ .

(٧٦) المصدر نفسه : سفارة مصر ببون ، سري ، بتاريخ ٢٧ / ٣ / ١٩٥٦ .

(٧٧) المصدر نفسه : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، سري وعاجل جدا ، بتاريخ ١ إبريل ١٩٥٦ .

(٧٨) المصدر نفسه : السفارة العراقية بالقاهرة ، بتاريخ ٨ / ٥ / ١٩٥٦ .

(٧٩) تاوديوس فاليشيو فسكي : إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، المرجع السابق ، ص ص ٥٥ – ٥٦ .

(٨٠) أرشيف وزارة الخارجية المصرية: ميكروفيلم رقم ٩٩ ، سفارة جمهورية مصر بعمان ، سري جدا ، بتاريخ ٤ / ٧ / ١٩٥٧ ,

(٨١) المصدر نفسه .

(٨٢) المصدر نفسه : سفارة جمهورية مصر ببون ، سري للغاية ، بتاريخ ٥ / ١٠ / ١٩٥٧ .

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) تاوديوس فاليشيو فسكي : إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، المرجع السابق ، ص٥٦

(٨٥) رولف فوجيل : المرجع السابق ، ص ٣٠٧ .

(٨٦) تاوديوس فاليشيو فسكي : إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٨٧) رولف فوجيل : المرجع السابق : ص ص ٣٠٨ – ٣٠٩ .

(٨٨) هيئة الموسوعة الفلسطينية : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .

(٨٩) تاوديوس فاليشيو فسكي : إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، المرجع السابق ، ص

ص ٧٦ – ٧٧ .

(٩٠) المرجع نفسه : ص ٧٦ .

(٩١) رولف فوجيل : المرجع السابق : ص ٣٢٠ .

(٩٢) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الكود الأرشيفي ، ٠٠٧٨٠٤٨٩٠٥ ، ملف تحت عنوان قطع العلاقات بين الدول العربية و ألمانيا الغربية ، إدارة غرب أوروبا ، سري جدا ، بتاريخ ٩ مايو ١٩٦٥ .

(٩٣) لمزيد من التفاصيل يراجع محمد حسنين هيكل : حرب الثلاثين سنة الانفجار ١٩٦٧ ، ط ١ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٣٧ – ١٤٥ .

(٩٤) تاوديوس فاليشيو فسكي : إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية : المرجع السابق ، ص ٧٩ – ٨٠ .

(٩٥) المرجع نفسه : ص ٧٩ .

(٩٦) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الكود الأرشيفي ، ٠٠٧٨٠٤٨٩٠٥ ، ملف تحت عنوان قطع العلاقات بين الدول العربية و ألمانيا الغربية ، إدارة غرب أوروبا ، سري جدا ، بتاريخ ٩ مايو ١٩٦٥ .

لمزيد من التفاصيل حول مهمة كورت بيرنباخ في إسرائيل يراجع : رولف فوجيل ، ? المرجع السابق ، ص ص ٣٢١ – ٣٣٤ .

(٩٧) تاوديوس فاليشيو فسكي : إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، المرجع السابق ، ص ٨١ .

(٩٨) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الكود الأرشيفي ، ٠٠٧٨٠٤٨٩٠٥ ، ملف تحت عنوان قطع العلاقات بين الدول العربية و ألمانيا الغربية ، إدارة غرب أوروبا ، سري جدا ، بتاريخ ٩ مايو ١٩٦٥ .

(٩٩) تاوديوس فاليشيو فسكي : إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية ،المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(١٠٠) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الكود الأرشيفي ، ٠٠٧٨٠٤٨٩٠٥ ، ملف تحت عنوان قطع العلاقات بين الدول العربية و ألمانيا الغربية ، إدارة غرب أوروبا ، سري جدا ، بتاريخ ٩ مايو ١٩٦٥ .

(١٠١) جريدة الأهرام : ٥/ ٥/ ١٩٦٥ .

(١٠٢) هيئة الموسوعة الفلسطينية : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .

(١٠٣) جريدة الجمهورية : ١٥ / ٥ / ١٩٦٥ .

(١٠٤) جريدة الجمهورية : ١٤ / ٥ / ١٩٦٥ .